المستشار الاقتصادي
Economic Consultant

م ع ك التقرير الاقتصادي الأسبوعي رقم 2023/423 التخصصي
حصاد الاقتصادات العربية عام 2022

إعداد الأستاذ الدكتور مصطفي العبد الله الكفري

الأحد 22 آذار، 2023 22 March

M E A K Weekly Economic Report No. 423

prepared by Prof. Dr. Moustafa El-Abdallah Al Kafry

المستشار الاقتصادي
Economic Consultant

موقع المستشار الاقتصادي الإلكتروني للبحوث والدراسات

The website of the Economic Adviser for Research and Studies

Strona Doradcy Ekonomicznego ds. Badań i Studiów

المستشار الاقتصادي
Economic Consultant

لا يعبر مضمون هذا التقرير عن وجهة نظر موقع المستشار الاقتصادي، ولا يتحمل الموقع أية مسؤولية قانونية عن أي قرار يتم اتخاذه بالاستناد للمعلومات المنشورة فيه، ولا يشكل عرضاً أو تشجيعاً لشراء أو بيع أية أصول مالية، بالرغم من ثقة الموقع بإدارته.

م ع ك التقرير الاقتصادي الأسبوعي رقم 2023/423 التخصصي
حصاد الاقتصادات العربية عام 2022
إعداد الأستاذ الدكتور مصطفي العبد الله الكفري
22 آذار، 22 March 2023
M E A K Weekly Economic Report No. 423
prepared by Prof. Dr. Moustafa El-Abdallah Al Kafry

التقرير الاقتصادي الأسبوعي رقم 401 رابط تحميل التقرير بصيغة بي دي أف: التقرير حصيلة متابعة للإعلام الاقتصادي والشبكة العنكبوتية. أضعه بتصرف الأكاديميين والاقتصاديين وأصحاب القرار والمتابعين، لتسهيل الحصول على المعلومة الاقتصادية. أشير إلى أن بعض المعلومات والبيانات الواردة في التقرير قد لا تكون موثوقة بما يكفي، وتحتاج إلى تدقيق من قبل خبير أو مختص. ساعد بتدقيق هذه المعلومات مع ذكر المصدر لتحقيق الموثوقية. وأخلي نفسي من المسؤولية عن أية معلومة غير صحيحة أو غير دقيقة واردة في التقرير، لأن المصدر المثبت في أسفل كل مادة منشورة في التقرير هو المسؤول. أطيب التمنيات. ملاحظة: أرجو ممن لا يرغب باستمرار إرسال التقرير لسيادته، إعلامي ليتم حذف اسمه من القائمة البريدية.	Weekly Economic Report No. 401 Link to download the report as a PDF: The report is the outcome of a follow-up to the economic media and the World Wide Web. I put it at the disposal of academics، economists، decision-makers and followers، to facilitate access to economic information. I have to mention that some of the information and data contained in the report may not be reliable enough and need to be checked by an expert or specialist. Help with checking this information and cite the source for reliability. I absolve myself of responsibility for any inaccurate information contained in the report since the proven source at the bottom of each article published in the report is responsible. Best wishes Note: I request those who do not wish to keep receiving the report to inform me so that their names will be removed from the mailing list.

م ع ك التقرير الاقتصادي الأسبوعي رقم 2023/423 التخصصي
حصاد الاقتصادات العربية عام 2022
إعداد الأستاذ الدكتور مصطفي العبد الله الكفري
22 آذار، 22 March 2023
M E A K Weekly Economic Report No. 423
prepared by Prof. Dr. Moustafa El-Abdallah Al Kafry

Contents

1 – حصاد 2022 مصر الرقم الصحيح في المعادلة الدولية.. الحرب الأوكرانية تشعل التضخم العالمي توقعات قاتمة لاقتصاد 2023... 5
2 – حصاد 2022 الاقتصادي والاجتماعي في تونس.. أزمة متجذرة تحشر المواطن في الزاوية..... 11
3 – عمان – في حوار مع وكيل الاقتصاد: 9 أسئلة تُلخِّص الحصاد الاقتصادي لعام 2022م..... 27
4 – مصر 2022.. أبرز المشاريع الاقتصادية في مصر 2022 37
5 – حصاد مباشر.. أبرز القرارات والأحداث الاقتصادية في السعودية خلال عام 2022 40
6 – بالتفاصيل.. أبرز 18 استراتيجية ومشروعاً أطلقها ولي العهد السعودي في 2022..... 56
7 – حصاد 2022.. «المالية» تحقق تحسنًا كبيرًا في مؤشرات الأداء الاقتصادي رغم التحديات العالمية..... 67
8 – أهم 10 أحداث اقتصادية شهدتها قطر والعالم في 2022 قد يستمر حصادها لـ2023..... 77
9 – حصاد اقتصاد 2022.. عائلتان تسيطران على قائمة أغنى 6 رجال أعمال في مصر..... 84

10 – حصاد اقتصاد الجزائر في 2022... نموّ لافت وانتعاش الصادرات غير النفطية 85
11 – انتربرايز: حصاد العام – الدمج والاستحواذ في 2022 90
12 – حصاد الصناعة المصرية في 2022.. إنجازات كبيرة تعزز نمو الاقتصاد.....98

الدكتور مصطفى العبد الله الكفري
تقارير

م ع ك التقرير الاقتصادي الأسبوعي رقم 2023/423 التخصصي
حصاد الاقتصادات العربية عام 2022
إعداد الأستاذ الدكتور مصطفي العبد الله الكفري
22 آذار، 22 March 2023
M E A K Weekly Economic Report No. 423
prepared by Prof. Dr. Moustafa El-Abdallah Al Kafry

أبرز الأحداث الاقتصادية التي حدثت في الدول العربية عام 2022

1 - حصاد 2022 مصر الرقم الصحيح في المعادلة الدولية.. الحرب الأوكرانية تشعل التضخم العالمي توقعات قاتمة لاقتصاد 2023

كتب داليا طه، الأحد 18 ديسمبر 2022

تستقبل المؤسّسات الاقتصادية الدولية عام 2023 بنظرة سلبية، موضحة أن الحرب «الروسية- الأوكرانية» التي اندلعت أوائل 2022 تسببت في مستقبل قاتم. وتوقع عددٌ من الخبراء أن يكون الاقتصاد العالمي 2023 أكثر قتامة رُغْمَ أنه كان من المفترض أن يكون هذا العام عودة الاقتصاد العالمي بعد جائحة كورونا. وقالت الوكالة الفرنسية إن عام 2022 تميز بحرب جديدة وتضخم قياسي وكوارث مرتبطة بالمُناخ، لقد كان عامًا «متعدد الأزمات»، وهو مصطلح شاعه المؤرخ آدم توز ولكن المزيد من الكآبة والقتامة سوف تكون في 2023.

وأوضحت أنه بعد الأزمة الاقتصادية الناجمة عن فيروس «كوفيد-19» لعام 2020، بدأت أسعار المستهلكين في الارتفاع في عام 2021؛ حيث خرجت البلدان من الإغلاق أو القيود الأخرى.

وأصر محافظو البنوك المركزية على أن التضخم المرتفع سيكون مؤقتًا فقط مع عودة الاقتصادات إلى طبيعتها، لكن الحرب «الروسية-الأوكرانية» أدت إلى ارتفاع أسعار الطاقة والغذاء.

وتعاني العديد من البلدان الآن من أزمات تكلفة المعيشة؛ لأن الأجور لا تواكب التضخم، مما يجبر الأسر على اتخاذ خيارات صعبة في إنفاقها.

ولعبت البنوك المركزية اللحاق بالرَّكب، لقد بدأوا في رفع أسعار الفائدة هذا العام في محاولة لترويض التضخم المتسارع - مخاطرين بدفع البلدان إلى ركود عميق؛ لأن تكاليف الاقتراض المرتفعة تعنى تباطؤ النشاط الاقتصادي.

ومن جانبه قال رويل بيتسما، أستاذ الاقتصاد الكلى في جامعة أمستردام: «لقد زاد عدد الأزمات منذ بداية القرن»، وأضاف: «منذ الحرب العالمية الثانية لم نشهد مثل هذا الوضع المُعقد.« وقال بيتسما «إن أزمة تغيُّر المُناخ ليست أزمة حادة ولكنها أزمة طويلة الأمد». وأضاف: «إذا لم نفعل ما يكفي فسوف يضربنا هذا على نطاق غير مسبوق.« وقالت نيكول إيزرمان من جناحها في سوق عيد الميلاد في فرانكفورت: «كل شيء أصبح أكثر تكلفة، من الكريمة إلى النبيذ والكهرباء.« قال جوينثر بلوم، المتسوق في سوق عيد الميلاد في فرانكفورت: «أنا حريص للغاية ولكن لدى الكثير من الأطفال والأحفاد.«

الحذر في الإنفاق: ومن المتوقع أن تصل أسعار المستهلكين في مجموعة العشرين من الدول المتقدمة والناشئة إلى ثمانية بالمائة في الربع الرابع قبل أن تنخفض إلى 5.5 بالمائة العام المقبل؛ وفقًا لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

في الاتحاد الأوروبي الذي يضم 27 دولة، تم تخصيص 674 مليار يورو (704 مليارات دولار) حتى الآن لحماية المستهلكين من ارتفاع أسعار الطاقة؛ وفقًا لمركز أبحاث«Bruegel».

وفي ألمانيا، أكبر اقتصاد في أوروبا والأكثر اعتمادًا على إمدادات الطاقة الروسية، تمثل 264 مليار يورو من هذا الإجمالي، يقول واحد من كل اثنين من الألمان إنهم ينفقون الآن فقط على العناصر الأساسية؛ وفقًا لمسح أجرته شركة EY للاستشارات.

كما أضر ارتفاع أسعار الفائدة بالمستهلكين والشركات، على الرغم من أن رئيس مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي جيروم باول أشار الأسبوع الماضي إلى أن وتيرة الزيادات يمكن أن تتراجع «في أقرب وقت» في ديسمبر. ومع ذلك، حذر من أن السياسة ربما يجب أن تظل متشددة لبعض الوقت لاستعادة استقرار الأسعار.

من جانبها، أرسلت رئيسة البنك المركزي الأوروبي كريستين لاجارد إشارة واضحة إلى أن البنك المركزي الأوروبي سوف يحافظ على سياسته المشددة، قائلة «إن التضخم في منطقة اليورو لم يبلغ ذروته بعد.«

يتوقع الاقتصاديون أن تقع ألمانيا واقتصاد كبير آخر في منطقة اليورو، إيطاليا، في حالة ركود. الاقتصاد البريطاني آخذ في الانكماش بالفعل. تتوقع وكالة التصنيف S&P Global حدوث ركود في منطقة اليورو في عام 2023.

لكن صندوق النقد الدولي لا يزال يتوقع أن يتوسع الاقتصاد العالمي في عام 2023 بنمو قدره 2.7٪. وتتوقع منظمة التعاون الاقتصادي

والتنمية نموًا بنسبة 2.2 في المائة. وفي الوقت نفسه، لا تزال جائحة الفيروس التاجي تمثل بطاقة بديلة للاقتصاد العالمي.

وقد أدت سياسة الصين الخاصة بعدم انتشار فيروس كورونا إلى تقييد النمو في ثاني أكبر اقتصاد في العالم، لكن السلطات بدأت في تخفيف القيود في أعقاب الاحتجاجات التي عمّت البلاد.

تكاليف المُناخ: تسببت الكوارث الطبيعية والتي من صنع الإنسان في خسائر اقتصادية بقيمة 268 مليار دولار حتى الآن في عام 2022؛ وفقًا لشركة Swiss Re العملاقة لإعادة التأمين، وكلف إعصار إيان وحده خسارة مؤمنة تقدر بنحو 50-65 مليار دولار، وتسببت الفيضانات في باكستان في أضرار وخسائر اقتصادية بلغت 30 مليار دولار هذا العام.

واتفقت الحكومات في محادثات الأمم المتحدة بشأن المناخ (COP27)في مصر في نوفمبر على إنشاء صندوق لتغطية الخسائر التي تكبدتها الدول النامية الضعيفة التي دمرتها الكوارث الطبيعية.

فيتش تخفض توقعاتها: خفضت وكالة «فيتش» للتصنيف الائتماني توقعاتها لنمو الناتج الإجمالي العالمي لعام 2023 من 1.7 بالمئة إلى 1.4 بالمئة. و« تم تعديل توقعات الناتج المحلى الإجمالي العالمي لعام 2023 بالخفض مرة أخرى مع تكثيف البنوك المركزية لمعركتها ضد التضخم، وسوء التوقعات بشأن سوق العقارات في الصين»، بحسب ما أظهر تقرير فيتش حول آفاق الاقتصاد العالمي. كما خفضت الوكالة من توقعاتها لنمو الاقتصاد الأمريكي لعام 2023 من 0.5 بالمئة إلى 0.2 بالمئة «مع زيادة وتيرة سياسة التشديد النقدي.« وخفضت أيضًا توقعاتها لنمو الناتج المحلى

الإجمالي الصيني لعام 2023 من 4.5 بالمئة إلى 4.1 بالمئة بسبب «ضعف آفاق انتعاش بناء الأبنية السكنية.»

وتم تعديل توقعات النمو في منطقة اليورو لعام 2023 بالزيادة إلى 0.2 بالمئة من 0.1 بالمئة مع انحسار أزمة الغاز الأوروبية بشكل طفيف، لكن رفع البنك المركزي الأوروبي لسعر الفائدة سيضغط على الطلب.

وتعتقد الوكالة أن خطر حدوث نقص في الغاز الطبيعي في أوروبا هذا الشتاء قد انخفض مع ارتفاع واردات الغاز الطبيعي المسال وانخفاض استهلاك الغاز. وأضافت: «لكن الأزمة لم تنته بعد، ولا يزال ارتفاع أسعار الغاز بالجملة يلقي بثقله على الشركات والأسر الأوروبية.»

ركود عالمي: وكشفت دراسة حديثة شاملة للبنك الدولي أن العالم قد يتجه نحو ركود اقتصادي في 2023 وسلسلة من الأزمات المالية في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية ستُسبِّب لها ضررًا دائمًا، وذلك مع قيام البنوك المركزية في أنحاء العالم بزيادات متزامنة لأسعار الفائدة لمكافحة التضخم.

وتشير الدراسة الجديدة إلى أن البنوك المركزية في أنحاء العالم قد أقدمت على رفع أسعار الفائدة هذا العام بدرجة من التزامن لم تُشهَد خلال العقود الخمسة الماضية، وهو اتجاه من المرجح أن يستمر في العام القادم. ولكن المسار المتوقع حاليًا لزيادة أسعار الفائدة والإجراءات الأخرى على صعيد السياسات قد لا تكفي للنزول بمعدلات التضخم العالمية إلى المستويات التي كانت سائدة قبل تفشّي جائحة كورونا. ويتوقع المستثمرون قيام البنوك المركزية في العالم برفع أسعار الفائدة الأساسية إلى نحو 4 %

خلال عام 2023، وهي زيادة تربو على نقطتين مئويتين عن متوسط أسعار الفائدة في عام 2021.

ووجدت الدراسة أنه ما لم ينحسر تعطُّل سلاسل الإمدادات، وضغوط أسواق العمل؛ فإن تلك الزيادات لأسعار الفائدة قد تُفضي إلى ارتفاع معدل التضخم الأساسي على مستوى العالم (ماعدا الطاقة) في 2023 إلى نحو 5 %، أي ما يعادل تقريبًا ضعفي المتوسط في السنوات الخمس قبل الجائحة. ووفقًا للنموذج الذي اعتمدت عليه الدراسة؛ فإنه لخفض التضخم العالمي إلى المستويات المستهدفة، قد يتعيَّن على البنوك المركزية زيادة أسعار الفائدة نقطتين مئويتين إضافيتين. وإذا صاحبت هذه الإجراءات زيادة الضغوط في الأسواق المالية؛ فإن معدل نمو إجمالي الناتج المحلى العالمي سيتراجع إلى 0.5 % في 2023، وهو انكماش قدره 0.4 % من حيث متوسط نصيب الفرد من النمو يوافق التعريف الفني لركود عالمي.

https://magazine.rosaelyoussef.com/57447/%D8%AD%D8%B5%D8%A7%D8%AF-2022-%D9%85%D8%B5%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%B1%D9%82%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%B5%D8%AD%D9%8A%D8%AD-%D9%81%D9%89-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B9%D8%A7%D8%AF%D9%84%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%B1%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%88%D9%83%D8%B1%D8%A7%D9%86%D9%8A%D8%A9-%D8%AA%D8%B4%D8%B9%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B6%D8%AE%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%89-%D8%AA%D9%88%D9%82%D8%B9%D8%A7%D8%AA-%D9%82%D8%A7%D8%AA%D9%85%D8%A9-%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF-2023

2 - حصاد 2022 الاقتصادي والاجتماعي في تونس.. أزمة متجذرة تحشر المواطن في الزاوية

سوسن العويني -27 ديسمبر-2022

لم تكن سنة 2022 بالهينة على تونس اقتصاديًا وماليًا وما لذلك من تأثير على الوضع الاجتماعي) الشاذلي بن إبراهيم(NURPHOTO /

لم تكن سنة 2022 بالهيّنة على تونس، اقتصاديًا وماليًا، لما عايشته على مدار أشهرها الإثني عشر من عثرات ومشاكل ألقت بظلالها على الوضع الاجتماعي بالبلاد، لاسيّما وقد بلغت نسبة التضخم أعلى مستوياتها ما تسبب في مزيد اهتراء المقدرة الشرائية وصعّب حياة التونسيين أكثر فأكثر.

وتجد الدولة نفسها في مأزق البحث عن موارد مالية، والحال أن عجز ميزانية الدولة بلغ مع موفي نوفمبر/تشرين الثاني 2022، قيمة 9.784 مليار دينار، وفق ما ورد في قانون المالية التعديلي، علمًا وأن توقعات الدولة كانت تشير إلى أن عجز ميزانية الدولة سنة 2022 سيكون في حدود 8.5 مليار دينار، حسب ما جاء في قانون المالية لسنة 2022.

لم تكن سنة 2022 بالهيّنة على تونس، اقتصاديًا وماليًا، لما عايشته على مدار أشهرها الـ12 من عثرات ومشاكل ألقت بظلالها على الوضع الاجتماعي بالبلاد لاسيّما وقد بلغت نسبة التضخم أعلى مستوياتها

لكن على ما يبدو أن الحكومة التونسية ترى "الحلّ" لتعبئة موارد مالية في خزينتها في سنة 2023 في توسعة قاعدة المنظومة الجبائية، وذلك وفق ما تبيّنه أرقام مرسوم قانون المالية 2023، الصادر بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية بتاريخ 23 ديسمبر/كانون الأول 2022، إذ جاء فيه

أن مداخيل ميزانية الدولة لسنة 2023 تقدر قيمتها بـ46.4 مليار دينار من بينها 40.5 مليار دينار مداخيل جبائية. كما جاء في المرسوم ذاته أن نفقات الدولة لسنة 2023 تقدر بـ53.9 مليار دينار، ليكون بذلك عجز ميزانية الدولة سنة 2023 بقيمة 7.49 مليار دينار.

مرسوم عدد 79 لسنة 2022 مؤرخ في 22 ديسمبر 2022 يتعلق بقانون المالية لسنة 2023.

إن رئيس الجمهورية،

بعد مداولة مجلس الوزراء،

يصدر المرسوم الآتي نصه:

أحكام الميزانية

الفصل الأول ـ تقدر مداخيل ميزانية الدولة ونفقاتها لسنة 2023 كما يلي:

- مداخيل ميزانية الدولة	46 424 000 000 دينار
- نفقات ميزانية الدولة	53 921 000 000 دينار
- نتيجة ميزانية الدولة (عجز)	7 497 000 000 دينار

الفصل 2 ـ يرخص بالنسبة إلى سنة 2023 ويبقى مرخصا في أن يستخلص لفائدة ميزانية الدولة مداخيل قدرها 46 424 000 000 دينار مبوبة كما يلي :

- المداخيل الجبائية	40 536 000 000 دينار
- المداخيل غير الجبائية	5 534 000 000 دينار
- الهبات	354 000 000 دينار

آمال معلقة على صندوق النقد الدولي

وتعلق تونس آمالها على صندوق النقد الدولي ليمنحها قرضًا ليسعف عجزها المالي، إلا أنّ تأجيله للاجتماع الذي كان مقررًا عقده يوم 19 ديسمبر/كانون الأول على مستوى مجلسه التنفيذي من أجل النظر في ملف قرض تونس، إلى أجل غير مسمى، خلق نوعًا من الريبة بخصوص توجه الصندوق لمنح هذا القرض من عدمه.

وكانت قد نقلت وكالة رويترز عن مسؤول حكومي تونس، في 14 ديسمبر/كانون الأول 2022، قوله إن صندوق النقد الدولي أجل اجتماع مجلس إدارته بشأن برنامج القرض التونسي لمنح السلطات مزيدًا من الوقت للانتهاء من "إصلاحاتها". وأضاف أن "تونس تعتزم إعادة تقديم ملف برنامج "الإصلاحات" مرة أخرى عند استئناف اجتماعات صندوق النقد في جانفي/ يناير 2023".

تعلق تونس آمالها على صندوق النقد ليمنحها قرضًا ليسعف عجزها المالي إلا أنّ تأجيله للاجتماع الذي كان مقررًا من أجل النظر في ملف تونس إلى أجل غير مسمى خلق نوعًا من الريبة

وكانت السلطات التونسية قد توصلت مع صندوق النقد الدولي، في 15 أكتوبر/تشرين الأول 2022، إلى اتفاق على مستوى الخبراء لتمكين تونس من قرض بقيمة 1.9 مليار دولار، على 4 سنوات.

وذكر صندوق النقد الدولي، في بيان له، أن الاتفاق النهائي بشأن الترتيب يخضع لموافقة المجلس التنفيذي لصندوق النقد والذي من المقرر أن يناقش طلب برنامج تونس في ديسمبر/كانون الأول 2022. والموعد الذي تم تحديده فيما بعد هو يوم 19 ديسمبر/كانون الأول 2022 قبل أن يراجع صندوق النقد حساباته ويقرر تأجيله.

وقد اعتبرت وكالة التصنيف الائتماني "موديز"، في تقرير نشرته بتاريخ 19 ديسمبر/كانون الأول 2022، أن قرار تأجيل صندوق النقد الدولي النظر في برنامج تمويل جديد مع تونس من شأنه أن يزيد من صعوبة حصولها على التمويل الخارجي وتآكل الاحتياطي من العملة الصعبة، وفقها.

وأضافت أن "هذا التأخير الحاصل في المصادقة على تسهيل الصندوق الممدد لفائدة تونس سيزيد من خطر تدهور الترقيم السيادي لتونس الذي ثبتته الوكالة عند مستوى CAA1 قيد المراجعة من أجل الخفض"، ومن شأنه أن "يفاقم الوضعية الصعبة التي تعيشها تونس بسبب زيادة مخاطر السيولة المالية ومكانتها الهشة في الخارج ما يعرّضها لعدم القدرة على السداد".

قرار تأجيل صندوق النقد الدولي النظر في برنامج تمويل جديد مع تونس دفع وكالة "موديز" إلى التنبيه إلى أن ذلك من شأنه أن يزيد من خطر تدهور الترقيم السيادي لتونس

وقالت وكالة التصنيف "موديز" إن البرنامج الجديد لصندوق النقد الدولي يعدّ "حاسمًا بالنسبة لتونس، لاسيما وأنه سيمكّن من استقطاب تمويلات جديدة إضافية بكلفة معقولة وذلك في إطار اتفاقيات ثنائية أو متعددة الأطراف، على غرار الاتحاد الأوروبي والبنك الأوروبي للإعمار والتنمية"، وفق ما جاء في التقرير.

منحى تصاعدي للتضخم

من بين أبرز المظاهر اللافتة للأزمة الاقتصادية التي تعيش على وقعها تونس سنة 2022 هو الارتفاع المطرد لنسبة التضخم التي صعدت من 6.7% في جانفي/يناير 2022، إلى 9.8% في نوفمبر/تشرين الثاني 2022، ومن المرجح مزيد ارتفاعها أكثر لتناهز الرقمين مع منطلق العام الجديد.

من بين أبرز المظاهر اللافتة للأزمة الاقتصادية التي تعيش على وقعها تونس سنة 2022 هو الارتفاع المطرد لنسبة التضخم التي من المرجح مزيد ارتفاعها أكثر لتناهز الرقمين مع منطلق العام الجديد

وفي الجدول التالي يتمظهر المنحى التصاعدي لنسبة التضخم في تونس خلال أشهر سنة 2022:

الشهر	جانفي	فيفري	مارس	أفريل	ماي	جوان	جويلية	أوت	سبتمبر	أكتوبر	نوفمبر
نسبة التضخم (%)	6.7	7	7.2	7.5	7.8	8.1	8.2	8.6	9.1	9.2	9.8

وقال وزير الاقتصاد التونسي سمير سعيّد، الاثنين 26 ديسمبر/كانون الأول 2022، إنه من المتوقع أن ترتفع نسبة التضخم في تونس إلى 10.5% في المتوسط في 2023، مسجلة ارتفاعًا من 8.3% متوقعة في 2022 مع استمرار زيادة الضغوط التضخمية.

ويعود الصعود المستمر في أرقام التضخم في تونس على مدار أشهر سنة 2022 إلى ارتفاع أسعار المواد الاستهلاكية. فقد ارتفعت أسعار المواد الغذائية باحتساب الانزلاق السنوي بنسبة 15.1% ويعود ذلك بالأساس إلى ارتفاع أسعار البيض بنسبة 43.4% وأسعار الخضر الطازجة بنسبة 32.4% وأسعار لحم الضأن بنسبة 24.3% وأسعار الزيوت الغذائية بنسبة 20.4%.

من المهمّ جدًّا تسليط الضوء على أسعار المحروقات التي شهدت ارتفاعًا لخمس مرات متعاقبة خلال سنة 2022، في توجه نحو رفع الدعم عنها وفق ما يراه مختصون في الشأن الاقتصادي

كما شهدت أسعار المواد المصنعة لشهر نوفمبر/ تشرين الثاني 2022 ارتفاعًا بنسبة 9.8% باحتساب الانزلاق السنوي ويعود ذلك بالأساس إلى ارتفاع أسعار مواد البناء بنسبة 10% وأسعار الملابس والأحذية بنسبة 9.5% وأسعار مواد التنظيف بنسبة 9.9%، وفق ما أورده المعهد الوطني للإحصاء في نشريته حول مؤشر أسعار الاستهلاك العائلي لشهر نوفمبر/تشرين الثاني 2022.

ومن المهمّ جدًّا تسليط الضوء على أسعار المحروقات التي شهدت ارتفاعًا لخمس مرات متعاقبة خلال سنة 2022، في توجه نحو رفع الدعم عنها وفق ما يراه مختصون في الشأن الاقتصادي.

وكانت وزارتا الطاقة والتجارة بتونس قد أعلنتا، بتاريخ 23 نوفمبر/تشرين الثاني 2022، عن زيادة جديدة في أسعار المحروقات، وهي الزيادة الخامسة في أسعار المحروقات منذ بداية سنة 2022 إذ تم الترفيع فيها في مرة أولى في فيفري/شباط، وفي مرة ثانية في شهر مارس/آذار، أما الزيادة الثالثة فقد كانت في شهر أفريل/نيسان والرابعة في شهر سبتمبر/أيلول المنقضي.

ما انفكت تونس تشهد فترات فقدان/نقص المحروقات تليها مباشرة زيادة في أسعارها) ياسين محجوب(NurPhoto/

زيادة اعتبرتها الجامعة العامة للنفط والمواد الكيمياوية (التابعة للاتحاد العام التونسي للشغل) "لا تمثل استجابة لمتطلبات السوق بل هي

خطوة في اتجاه رفع الدعم"، وفق ما جاء على لسان الكاتب العام للجامعة سلوان السميري بتاريخ في 4 ديسمبر/كانون الأول 2022.

وقال السميري، في تصريح لموقع الشعب نيوز التابع للاتحاد العام التونسي للشغل، إن الزيادة جاءت في سياق عالمي يشهد انخفاضًا في أسعار النفط وهو ما يعني أن الزيادة التي فرضتها الحكومة التونسية مبرمجة بشكل مسبق في إطار استراتيجية حكومية ولا علاقة لها بحقيقة الأسعار، وفق تأكيده.

اتساع هوّة العجز التجاري لتونس

بالتوازي مع ذلك، ما انفكّت قيمة العجز التجاري لتونس تتعمّق، لتبلغ خلال الأشهر الـ11 الأولى من سنة 2022 مستوى 23,281 مليار دينار مقابل عجز بقيمة 14,653 مليار دينار خلال الفترة ذاتها من سنة 2021 أي بارتفاع ناهزت نسبته 58,8 في المائة.

وتراجعت نسبة تغطية الواردات بالصادرات بـ5,1 نقطة مقارنة بالفترة نفسها من سنة 2021 لتصل إلى مستوى 69,1%، وفق ما أورده المعهد الوطني للإحصاء في نشريته حول التجارة الخارجية بالأسعار الجارية لشهر نوفمبر/تشرين الثاني 2022.

ما انفكّت قيمة العجز التجاري لتونس تتعمّق، لتتجاوز خلال الأشهر الـ11 الأولى من سنة 2022 مستوى 23 مليار دينار مقابل عجز بقيمة 14 مليار دينار خلال الفترة ذاتها من سنة 2021

وأبرزت النتائج أن مستوى عجز الميزان التجاري دون احتساب قطاع الطاقة يقدر بـ14,085 مليار دينار مع العلم أن العجز التجاري لقطاع الطاقة بلغت قيمته 9,195 مليار دينار (ما يعادل نسبة 39,5% من العجز

الجملي) مقابل عجز بقيمة 4,517 مليار دينار تم تسجيله خلال الأشهر 11 الأولى من سنة 2021. وأوضح معهد الإحصاء أن عجز ميزان المبادلات الخارجية لتونس يعود أساسًا إلى العجز المسجل مع بعض البلدان كالصين (عجز بقيمة 7،94 مليار دينار) وتركيا (3،691 مليار دينار) والجزائر (3،265 مليار دينار) وروسيا (2،571 مليار دينار)، وأيضاً، إيطاليا (2،249 مليار دينار) وإسبانيا (0،735 مليار دينار).

وفي الجدول التالي يتمظهر المنحى التصاعدي لقيمة العجز التجاري لتونس خلال أشهر سنة 2022:

الأشهر	جانفي+فيفري	مارس	أفريل	ماي	جوان	جويلية	أوت	سبتمبر	أكتوبر	نوفمبر
العجز التجاري (مليار دينار)	2.6	4.3	6.6	9.9	11.8	13.7	16.9	19.2	21.3	23.2

كما تعمق عجز الميزان التجاري الغذائي لتونس إلى مستوى 2.86 مليار دينار، إلى موفي شهر نوفمبر/تشرين الثاني 2022، مقابل عجز بقيمة 1.95 مليار دينار في نفس الفترة من السنة المنقضية، وفق بيانات نشرها المرصد الوطني للفلاحة. ويعود هذا العجز في الميزان التجاري الغذائي إلى ارتفاع نسق الواردات الغذائية وخصوصًا واردات السكر والزيت النباتي والقمح الصلب وتفل الصويا.

وارتفعت قيمة الواردات الغذائية بنسبة 37.5% لتبلغ قيمتها 8.06 مليار دينار، ويمثل ذلك 10.7% من جملة الواردات. وقد بلغت قيمة الواردات من الحبوب 4.1 مليار دينار مسجلة ارتفاعًا بنسبة 34.4% بالمقارنة مع شهر نوفمبر/تشرين الثاني 2021.

وذكر المرصد الوطني للفلاحة أن حصة واردات الحبوب مثلت 51.1% من جملة الواردات الغذائية المسجلة إلى غاية شهر نوفمبر/تشرين الثاني 2022، مقابل 52.3% في نفس الفترة من السنة المنقضية.

فقدان المواد

وفي ظلّ الأزمة المالية التي تعيش على وقعها تونس، أضحت الدولة، في عديد الأحيان، عاجزة عن خلاص مزوّديها الأجانب، مما خلق أزمة نقص في بعض المواد الأساسية في الأسواق التونسية في فترات متواترة على غرار الزيت النباتي، الحليب، السكر، الفارينة، الدقيق، المحروقات، وغيرها من المواد التي تُفقد من الأسواق من فترة إلى أخرى.

في ظلّ الأزمة المالية التي عاشت على وقعها تونس سنة 2022 وجدت الدولة نفسها في عديد الأحيان عاجزة عن خلاص مزوّديها الأجانب مما خلق أزمة نقص في بعض المواد الأساسية في الأسواق التونسية

وقد أرجع المختص في الشأن الاقتصادي عز الدين سعيدان فقدان المواد الأساسية من الأسواق بين الحين والآخر إلى أزمة المالية العمومية وعدم توفر الموارد المالية للدولة بصفة طبيعية، حسب تصوّره.

وأوضح، في تصريح لـ"الترا تونس"، أن المؤسسات العمومية التي لديها اختصاص توريد مختلف المواد الأساسية تعيش وضعًا ماليًا صعبًا جدًا، الأمر الذي جعلها تفقد ثقة المزودين الأجانب وثقة البنوك في الداخل والخارج"، حسب رأيه.

أما بخصوص المواد الأساسية التي لا يقع استيرادها على غرار الألبان أو الدجاج أو مواد أخرى، أرجع المختص في الشأن الاقتصادي المشكل

إلى "عدم دفع الدولة لمستحقات الدعم لمؤسسات أو قطاعات معينة، على غرار منتجي الحليب وأصحاب المخابز وغيرهم"، وفقه.

وبالإضافة إلى ذلك فإن التحولات العالمية، خاصة الحرب الأوكرانية الروسية والأزمات، كان لها تأثير مباشر على فقدان بعض المواد الأساسية نتيجة ارتفاع الطلب العالمي عليها كالحبوب والزيوت النباتية.

وما انفك الأمين العام للاتحاد العام التونسي للشغل نور الدين الطبوبي يؤكد أن فقدان المواد الأساسية من الأسواق يندرج في إطار "سياسة ممنهجة" من قبل الحكومة التونسية في اتجاه رفع الدعم. وقال، بتاريخ 9 ديسمبر/كانون الأول 2022، في كلمة له في الدورة الـ36 لأيام المؤسسة تحت عنوان "المؤسسة والأمان: الحريات والسيادة الوطنية"، إنه "تم الاعتماد على سياسة اتصالية ممنهجة تمهيدًا لرفع الدعم ترتكز على "الصدمة" من خلال نقص المواد في الأسواق ما يدفع المواطن لشرائها بأي ثمن، وتوجيه الاتهامات بالاحتكار والفساد، ثم الرفع في الأسعار"، حسب تصوره.

عاب منتدى الحقوق الاقتصادية على قيس سعيّد تعاطيه السلبي مع الأزمة في تونس قائلًا: "مع عمق الأزمة الاقتصادية وتداعياتها الاجتماعية يواصل الرئيس تبني خطاب الإنكار وعدم الاعتراف وتنزيل الأزمة ضمن المؤامرة"

وفي تعليقه على ذلك، قال المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، في تقريره حول التحركات الاحتجاجية لشهر سبتمبر/أيلول 2022، إن "تونس تقف أمام تحديات المرور في تنفيذ شروط الحصول على قرض صندوق النقد الدولي والتي تتعلق بتنفيذ جملة من

"الإصلاحات" ستزيد في تفقير التونسيين، ونذكر منها تحدي رفع الدعم عن المنتجات الغذائية الأساسية والمحروقات وتجميد الزيادات في الأجور والتفويت في المؤسسات العمومية".

وعاب المنتدى على الرئيس التونسي قيس سعيّد تعاطيه السلبي مع الأزمة، قائلًا: "مع عمق الأزمة الاقتصادية وتداعياتها الاجتماعية وما يعيشه التونسيون من نقص وفقدان حاد للعديد من المواد الغذائية، يواصل الرئيس تبني خطاب الإنكار وعدم الاعتراف وتنزيل ما يقع من تحركات واحتجاجات وشعور عام بعدم الرضا ضمن المؤامرة ومحاولات تعطيل عمل أجهزة الدولة الأمر الذي قد يزيد في تغذية الأزمة الاقتصادية والاجتماعية"، وفق تقديره.

الانعكاسات:

صعوبة الأوضاع الاقتصادية والمالية بالبلاد كانت لها ارتدادات مباشرة على الوضع الاجتماعي والواقع المعيشي للتونسيين، خاصة مع تواصل ارتفاع نسب الفقر والبطالة ومزيد تدهور المقدرة الشرائية.

البطالة:

وقد بينت آخر المعطيات التي نشرها المعهد الوطني للإحصاء، في نوفمبر/تشرين الثاني 2022، حول مؤشرات التشغيل والبطالة للثلاثي الثالث من سنة 2022 أن نسبة البطالة في تونس تقدر بـ 15.3%، إذ بلغ عدد العاطلين عن العمل نحو 613.6 ألف.

صعوبة الأوضاع الاقتصادية والمالية بالبلاد سنة 2022 كانت لها ارتدادات مباشرة على الوضع الاجتماعي والواقع المعيشي للتونسيين

خاصة مع تواصل ارتفاع نسب الفقر والبطالة ومزيد تدهور المقدرة الشرائية

وأظهرت البيانات ذاتها أن "نسبة البطالة بين حاملي الشهائد العليا ارتفعت لتصل إلى 24.3% خلال الثلاثي الثالث من سنة 2022، مقابل 22.8% خلال الثلاثي الثاني من السنة ذاتها.

الفقر:

كما كان للوضع الاقتصادي أيضًا وقع على نسبة الفقر في تونس، التي اتسعت رقعتها. ولئن لم يقع تحيين البيانات الرسمية التونسية في علاقة بنسب الفقر، فإنه قد ورد في مقال نشر في مدونة البنك الدولي، بتاريخ 30 جوان/ يونيو 2022، أنه "إذا استمر ارتفاع الأسعار، واستمر الدعم قائماً، فإن معدل الفقر في تونس سيزداد بمقدار 2.2 نقطة مئوية مع موفي سنة 2022 وستتفاقم مستويات التفاوت وعدم المساواة إلى حد ما، إذ سيرتفع مؤشر جيني (من المقاييس الهامة والأكثر شيوعا في قياس عدالة توزيع الدخل القومي) من 32.82 إلى 32.9".

وتشير التقديرات، وفق المقال الذي جاء تحت عنوان "ارتفاع معدل التضخم وأثره على أوضاع الفقر في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا"، إلى أن زيادة الأسعار العالمية أدت إلى ارتفاع معدل الفقر بمقدار 1.1 نقطة مئوية، وقد تم التخفيف من أثر ذلك على الأسر المعيشية من خلال دعم المواد الغذائية ومنتجات الطاقة.

كان للوضع الاقتصادي أيضًا وقع على نسبة الفقر في تونس التي اتسعت رقعتها (فتحي بلعيد/ أ.ف.ب)

المقدرة الشرائية:

كذلك كان للأوضاع الاقتصادية تأثير مباشر على المقدرة الشرائية للتونسيين، مع الارتفاع المطرد في الأسعار الذي صاحبه تدني الأجور.

وكان قد صدر بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية، في عدده المنشور 21 أكتوبر/تشرين الأول 2022، أمر رئاسي يتعلق بضبط الأجر الأدنى المضمون لمختلف المهن كما يلي: 459.264 دينارًا شهريًا بالنسبة لنظام العمل بـ48 ساعة في الأسبوع و390.692 دينارًا شهريًا بالنسبة لنظام العمل بـ40 ساعة في الأسبوع، وهو رقم وصِف بالمتدني لاسيما مع ارتفاع الأسعار في عديد المواد، الذي تشهده تونس.

احتجاجات اجتماعية

الأوضاع الاقتصادية المتدهورة خلقت وضعًا من عدم الاستقرار الاجتماعي، مما "أعطى شعورًا عامًا بعدم الراحة والرضا لدى عموم التونسيين"، وفق ما يراه منتدى الحقوق الاقتصادية والاجتماعية. وقد دفع ذلك بمتساكني عدة جهات إلى الخروج للاحتجاج تنديدًا بارتفاع الأسعار وفقدان المواد الأساسية، ورافعين مطالب اجتماعية على غرار التنمية والتشغيل والعدالة الاجتماعية.

الأوضاع الاقتصادية المتدهورة خلقت وضعًا من عدم الاستقرار الاجتماعي مما "أعطى شعورًا عامًا بعدم الراحة والرضا لدى عموم

التونسيين" وفق ما يراه منتدى الحقوق الاقتصادية والاجتماعي، وقد دفع ذلك بمتساكني عدة جهات للاحتجاج

واعتبر منتدى الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، في تقريره، أن "التحركات والاحتجاجات وحالة الغضب العام في أكثر من منطقة بالبلاد تكشف عن تدهور الوضع العام الذي أصبح يتسم بالسلبية ويؤشر لفرضيات كبيرة، في التوجه نحو مزيد التعكر خاصة إذا ما وضعناه في مواجهة مع ضعف العمل السياسي للحكومة وحالة الضبابية وعدم الوضوح".

وتتجه أصابع اللوم إلى الحكومة التونسية في تعاطيها مع الأزمة، وقال منتدى الحقوق الاقتصادية في هذا الصدد إن "تنكر السلطة لتعهداتها والتزاماتها تجاه المواطنين قد تسبب في تعميق أزمة الثقة في المسؤول. وزاد في الشعور بالعجز لدى الفاعلين الاجتماعيين الأمر الذي قد يدفع إلى مضاعفة التحركات الاحتجاجية وتوجهها نحو العشوائية والعنف أكثر فأكثر. مقابل تقلص فرضيات التنظيم وتجعل إمكانيات الذهاب في إصلاحات حكومية اقتصادية سياسية أكثر صعوبة"، وفق ما جاء في تقريره حول التحركات الاحتجاجية لشهر سبتمبر/أيلول 2022.

شهدت تونس احتجاجات تنديدًا بارتفاع الأسعار وفقدان المواد الأساسية) ياسين محجوب(NurPhoto/

الهجرة غير النظامية

ولعلّ من أبرز انعكاسات الأزمة الاقتصادية في تونس، اجتماعيًا، ارتفاع أرقام الهجرة غير النظامية، التي تصدرت عناوينها الأحداث خلال سنة 2022. وقد ضجت أخبار الهجرة غير النظامية في تونس طيلة الأشهر الماضية، تحت عناوين "مفقودي جرجيس"، و"هجرة طفلة الـ8 سنوات"، و"الهجرة عبر صربيا" وما تلاها من أحداث شملت إلغاء التأشيرة للتونسيين إلى صربيا وعمليات احتجاز تونسيين في مطار بلغراد، وغيرها من العناوين.

لعلّ من أبرز انعكاسات الأزمة الاقتصادية في تونس، اجتماعيًا، ارتفاع أرقام الهجرة غير النظامية التي تصدرت عناوينها الأحداث سنة 2022 وسجلت خلالها تونس من أعلى الأرقام لعدد الواصلين إلى إيطاليا وعدد المفقودين. وسجّلت تونس أعلى رقم لعدد المهاجرين التونسيين الواصلين إلى سواحل إيطاليا، منذ سنة 2011، بـ 17443 مهاجرًا تونسيًا غير نظامي إلى حدود آخر تحيين في نوفمبر/تشرين الثاني 2022 للمنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية.

تجدون في الجدول التالي الإحصائيات المتعلقة عدد المهاجرين غير النظاميين خلال الأشهر 11 من سنة 2022 بالمقارنة بالثلاث سنوات السابقة، وفق ما وثقه منتدى الحقوق الاقتصادية والاجتماعية:

	2019		2020		2021		2022	
الشهر	عدد الواصلين إلى إيطاليا	عدد المجتازين الذين وقع إيقافهم	عدد الواصلين إلى إيطاليا	عدد المجتازين الذين وقع إيقافهم	عدد الواصلين إلى إيطاليا	عدد المجتازين الذين وقع إيقافهم	عدد الواصلين إلى إيطاليا	عدد المجتازين الذين وقع إيقافهم
جانفي	31	177	68	316	84	463	382	1155
فيفري	21	46	26	571	660	1273	308	1036

مارس	85	323	60	137	334	882	224	886
أفريل	116	166	37	99	307	409	345	1515
ماي	94	249	494	1243	601	2487	1024	2658
جوان	249	254	825	1611	977	2120	1714	2086
جويلية	262	608	4145	2918	4044	2993	3461	3226
أوت	489	515	2306	1621	4035	5582	4284	5713
سبتمبر	864	500	1951	2035	1796	3199	2958	3882
أكتوبر	381	750	1300	1349	1504	2739	1999	5584
نوفمبر	90	501	1298	849	713	1969	744	4034
المجموع	1931	2966	6095	8210	6976	15541	17443	34638

أما بخصوص المفقودين في عمليات هجرة غير نظامية، فقد وصف الناطق الرسمي باسم المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، رمضان بن عمر، سنة 2022 بـ"الأكثر مأساوية والأعلى حصيلة في فقدان المهاجرين غير النظاميين من جميع الجنسيات في السواحل التونسية منذ سنة 2012"، وفق ما نقلته عنه وكالة تونس إفريقيا للأنباء (الوكالة الرسمية)، مشيرًا إلى أنه "تم تسجيل فقدان 580 مهاجرًا منذ مطلع السنة وإلى حدود يوم الاثنين 26 ديسمبر/كانون الأول 2022".

رمضان بن عمر: سنة 2022 هي الأكثر مأساوية والأعلى حصيلة في فقدان المهاجرين غير النظاميين) حسن مراد Defodi / Images)

سنة 2022 كانت صعبة وخانقة على كلّ المقاييس، ولئن كانت الآمال معلقة على أن تُقفَل بنفس جديد بعد الحظيّ بدعم من صندوق النقد، إلا أن الرياح سارت عكس ما تشتهي السفن، وعادت الحسابات إلى نقطة الصفر بعد أن تم تأجيل النظر في ملف تونس إلى أجل غير مسمّى. وفي الأثناء، صدر قانون مالية 2023 فاتحًا الأبواب أمام مزيد من الضغط على

التونسيين، على جلّ الأصعدة وخاصة من الناحية الجبائية، وخالقًا مزيدًا من الضبابية فيما يتعلق بـ"الإصلاحات" التي اعتبر مختصون في الشأن الاقتصادي أنها لم تتضح جليّة في قانون المالية. لأكثر تفاصيل عن قانون المالية اطّلعوا على التقرير التالي: في شكل مرسوم ويرتكز على الجباية..

أبرز ملامح قانون المالية 2023 في تونس

https://ultratunisia.ultrasawt.com/%D8%AD%D8%B5%D8%A7%D8%AF-2022-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D9%8A-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AC%D8%AA%D9%85%D8%A7%D8%B9%D9%8A-%D9%81%D9%8A-%D8%AA%D9%88%D9%86%D8%B3-%D8%A3%D8%B2%D9%85%D8%A9-%D9%85%D8%AA%D8%AC%D8%B0%D8%B1%D8%A9-%D8%AA%D8%AD%D8%B4%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%88%D8%A7%D8%B7%D9%86-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%B2%D8%A7%D9%88%D9%8A%D8%A9/%D8%B3%D9%88%D8%B3%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%88%D9%8A%D9%86%D9%8A/%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF

3 – عمان - في حوار مع وكيل الاقتصاد: 9 أسئلة تُلخِّص الحصاد الاقتصادي لعام 2022م

الإثنين , 19 ديسمبر 2022

أثير- فاطمة اللواتية

شهد الاقتصاد العماني خلال العام الجاري 2022م تحسنا ملحوظًا بعد عامين تذبذب فيهما أداؤه مُتأثرًا بجائحة كورونا، والأوضاع الاقتصادية في دول العالم. ومع اقتراب العام من الانتهاء واستقبال عام جديد لا بد من

استقراء لما حققه الاقتصاد للبناء عليه في التخطيط للعام الجديد، لذا تواصلت "أثير" مع سعادة الدكتور ناصر بن راشد المعولي وكيل وزارة الاقتصاد وأجرت معه هذا الحوار المطوّل الذي يتوزّع على تسعة أسئلة.

-ما أبرز مؤشرات النمو لسلطنة عمان في عام 2022م؟

أود التأكيد بأن مؤشرات الاقتصاد الكلي لسلطنة عمان مطمئنة، وتشير إلى تحول الاقتصاد العماني من مرحلة التعافي إلى مرحلة الانطلاقة؛ حيث حقق الاقتصاد العماني معدلات نمو ملحوظة تعززت بفعل السياسات الاقتصادية المُقرّة والإصلاحات في هيكلية الاقتصاد العماني وارتفاع أسعار النفط، مما حسّن أيضا من مركز المالية العامة للدولة.

إذ نما الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية بنسبة 30.4% خلال النصف الأول من عام 2022م مقابل 7.1% فقط خلال الفترة نفسها من عام 2021م ليصل إلى نحو 20.40 مليار ريال عماني خلال النصف الأول من عام 2022م. كما نما الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة بنسبة 3.9% خلال النصف الأول من عام 2022م مقارنة بنسبة نمو بلغت 2.6% خلال النصف الأول من عام 2021م ليصل إلى نحو 17.52 مليار ريال عماني خلال النصف الأول من عام 2022م.

ويعزى هذا النمو إلى نمو إنتاج النفط والغاز بمعدلات بلغت نسبتها 9.7% و4.4% على التوالي خلال النصف الأول من عام 2022م مقارنة بالفترة ذاتها من عام 2021م، إلى جانب مجموعة المبادرات والحوافز التي قدّمتها الحكومة لدعم جهود التعافي الاقتصادي حيث عززت من التحسن النوعي للأداء الاقتصادي، وأسهمت في انحسار آثار جائحة كورونا، وأثمرت تحقيق معدلات نمو إيجابية.

وبطبيعة الحال أدت معدلات النمو الإيجابية هذه إلى ارتفاع مستوى الأنشطة الاقتصادية، حيث ارتفعت القيمة المضافة للأنشطة النفطية بالأسعار الثابتة بنسبة 9.2%، وارتفعت كذلك القيمة المضافة للأنشطة غير النفطية بنسبة 2.0.% وقد جاء نمو الأنشطة غير النفطية؛ نتيجة لنمو معظم الأنشطة الاقتصادية، فعلى سبيل المثال سجّل كلٌّ من: نشاط "النقل والتخزين" ونشاط "التعدين" ونشاط "الصناعات التحويلية" وأنشطة "الإقامة والخدمات الغذائية" معدلات نمو إيجابية ملموسة بلغت 29.8% و15.4% و15.0% و13.7%، على التوالي.

-كم عدد المشروعات المضافة في هذا العام وحجمها للاقتصاد؟

شهد هذا العام الإعلان عن العديد من المشروعات الإنمائية، وبلغ عدد المشروعات المضافة الجديدة خلال العام الحالي 2022م (173) مشروعًا إنمائيًّا، لعل من أبرزها: مشروع إنشاء محطة مسندم لمعالجة الغاز، وبرنامج المساعدات السكنية 2022م، وازدواجية طريق بدبد – صور، وازدواجية طرق أدم – ثمريت المرحلة الأولى، ومشروعات التحول الرقمي، وإنشاء مستشفيات جديدة (النماء والفلاح وسمائل والمزيونة)، وسدود الحماية في الجفنين والعامرات وغيرها.

تجدر الإشارة – في هذا الإطار – إلى ارتفاع المصروفات الإنمائية للوزارات والوحدات المدنية خلال فترة (يناير-أكتوبر) من عام 2022م بنسبة بلغت 10% عن مستواها خلال الفترة نفسها من عام 2021م لتصل إلى 765 مليون ريال عماني. وهذا الارتفاع – بلا شك -ستنعكس آثاره إيجابيةً على وتيرة النمو الاقتصادي، حيث يشير

ارتفاع المصروفات الإنمائية للوزارات والوحدات المدنية إلى سرعة وتيرة التنمية الاقتصادية في سلطنة عمان.

-كم بلغ حجم الاستثمار الأجنبي الذي تمت إضافته في عام 2022م؟

تعمل سلطنة عمان على إيجاد مناخ مشجع لجذب الاستثمارات الأجنبية وتحفيز رأس المال المحلي، وفي سبيل ذلك؛ سعت الحكومة إلى تحسين البيئة الاقتصادية؛ فقدّمت العديد من الحوافز لجلب الاستثمارات الأجنبية، واستحدثت مجموعة من البرامج والسياسات الداعمة لجلب الاستثمارات، منها: البرنامج الوطني للاستثمار وتنمية الصادرات العمانية "نزدهر"، وبرنامج "إقامة مستثمر" الذي يمنح المستثمرين والمتقاعدين الأجانب حقَّ الإقامة الطويلة في سلطنة عمان، فضلا عن إطلاق بوابة "استثمر بسهولة" وهي أحد الأنظمة الإلكترونية التي استحدثتها سلطنة عمان من أجل تسهيل إجراءات تأسيس المشروعات الاقتصادية وتسريعها وتقديم الخدمات التي يحتاج إليها قطاع الأعمال، إلى جانب هدفها الأهم وهو جلب رؤوس الأموال.

وكنتاج للجهود المبذولة لجب الاستثمارات الأجنبية؛ بلغت القيمة التراكمية للاستثمارات الأجنبية المباشرة في سلطنة عمان حوالي 17.98 مليار ريال عماني حتى نهاية النصف الأول من عام 2022م مقارنة بحوالي 15.32 مليار ريال عماني خلال الفترة ذاتها من عام 2021م محققةً نموًا بنسبة 17.4%. وقد توجّه نحو 68% من إجمالي هذه الاستثمارات إلى نشاط استخراج النفط والغاز، بينما توجّه نحو 9.4% و8.7% منها إلى نشاط الصناعات التحويلية ونشاط الوساطة المالية على التوالي.

وقد تصدرت المملكة المتحدة المرتبة الأولى بنسبة 50% من إجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة، تليها الولايات المتحدة الأمريكية بنسبة 13.9%، وجاءت دولة الإمارات العربية المتحدة في المرتبة الثالثة بنسبة 6.3%. وبلغ صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى سلطنة عمان حتى نهاية النصف الأول من عام 2022م حوالي 2.66 مليار ريال عماني مقارنة بحوالي 0.9 مليار ريال عماني في الفترة ذاتها من عام 2021م.

-نجحت سلطنة عمان في رفع تصنيفها الائتماني خلال هذا العام، هل تتوقعون تحسّنًا أكثر خلال العام المقبل؟

كما تعلمون، ونتيجةً للسياسات والبرامج الاقتصادية والمالية المقرّة، إلى جانب تنفيذ إجراءات ومبادرات ضبط الأداء المالي في إطار الخطة المالية متوسطة المدى، وانخفاض مخاطر الدين العام؛ فقد تحسّن التقييم الائتماني لسلطنة عمان من قبل مؤسسات التقييم الدولية الرئيسية التي أصدرت تقييماتها مؤخرًا عن سلطنة عمان مع نظرة تفاؤلية لأول مرة منذ عام 2015م، فقد رفعت وكالة (ستاندرد آند بورز) تصنيفها من (BB-) في أبريل 2022م إلى (BB) مع نظرة مستقرة في نوفمبر 2022م، كما رفعت وكالة (فيتش) تصنيفها من (BB-) في ديسمبر 2021م إلى (BB) مع نظرة مستقرة في أغسطس 2022م. أمَّا وكالة (موديز) فقد أبقت على تصنيفها السابق في أكتوبر 2021م عند (Ba3) مع تعديل نظرتها المستقبلية إلى إيجابية بدلا من مستقرة في أكتوبر 2022م.

وفي ضوء توقع استمرار تحسّن الأوضاع الاقتصادية والمالية في سلطنة عمان خلال العام القادم واستمرار العمل بتدابير ومبادرات

الاستدامة المالية؛ فإنَّه من المتوقع أن يشهد التصنيف الائتماني مزيدًا من التحسّن خلال العام القادم.

-جاء التوجيه السامي لحضرة صاحب الجلالة السلطان المعظم -حفظه الله ورعاه – بزيادة المبالغ المخصصة لبرنامج تنمية المحافظات من 10 ملايين ريال عماني إلى 20 مليون ريال عماني لكل محافظة خلال سنوات الخطة الخمسية الحالية؛ فما مستجدات برنامج تنمية المحافظات؟

يعمل برنامج تنمية المحافظات على تحقيق تنمية مكانية شاملة ومتوازنة ويعزز الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية والبشرية حسب المزايا النسبية لكل محافظة، ويسرّع من عملية التحول الإستراتيجي لتوجه الحكومة نحو اللامركزية. وتنفيذًا للتوجيهات السامية؛ قامت وزارة الاقتصاد بالانتهاء من اعتماد المبلغ المخصص لمشروع برنامج تنمية المحافظات البالغ 20 مليون ريال عماني لكل محافظة خلال سنوات الخطة الخمسية العاشرة بسقف صرف محدد مقداره 4 ملايين ريال عماني لكل عام للمحافظة. وراجعت وزارة الاقتصاد مؤخرًا جميع قوائم المشروعات المقترحة من المحافظات لعام 2023م وتم تقييمها وفق المعايير الموضوعة. كما تم تقييم الموقف التنفيذي للمشاريع الجاري تنفيذها البالغة نحو 400 مشروع لعامي 2021 و2022م.

وحريٌ بنا هنا أن نتطرق إلى هذه المشروعات التي تتمثل في: تطوير عدد من المواقع السياحية وتجميلها، وتهيئة الخدمات المكملة لبعض مشاريع البنى الأساسية في القطاعات الواعدة وقطاعات الميزة النسبية والتنافسية بالمحافظات، وتهيئة أماكن لدعم مشاريع الشباب ومشاريع الأعمال الحرة وريادة الأعمال، وتهيئة أماكن للمؤسسات المتوسطة

والصغيرة. وتطوير وإضافات لبعض أسواق المواشي والخضراوات، وتطوير بعض الحدائق العامة والمماشي الرياضية، ومشاريع حلول لتصريف مياه الأمطار، وتأهيل مواقع للتخييم، وإقامة ميادين عامة لإقامة المهرجانات والمعارض.

وقد قامت الوزارة بتنفيذ عدد من الزيارات الميدانية لمتابعة تنفيذ هذه المشروعات والوقوف على نسب الإنجاز فيها، كان آخرها زيارة محافظة الداخلية، وسيتواصل برنامج الزيارات الميدانية ليشمل جميع المحافظات.

-ما التقدم المحرز في رفع درجة تنافسية سلطنة عمان في المؤشرات العالمية خلال هذا العام؟

تحرص وزارة الاقتصاد من خلال المكتب الوطني للتنافسية على تعزيز تنافسية الاقتصاد الوطني ورصد المؤشرات والتقارير الدولية المختلفة، ويعمل هذا المكتب مع الشركاء وأصحاب العلاقة على تطوير الأطر التنظيمية والقانونية والسياسات الاقتصادية الداعمة لتحسين بيئة العمل والأعمال وجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية، إلى جانب دوره المهم في التواصل مع المنظمات الدولية ذات العلاقة بالمؤشرات الدولية للاستفادة منها في تحسين وضع سلطنة عمان، حيث عملت وزارة الاقتصاد من خلال المكتب الوطني للتنافسية على تحسين عدد من المؤشرات الدولية لا سيما تلك المدرجة في رؤية عمان 2040، وذلك بالتعاون والعمل مع الوحدات الحكومية والخاصة المختلفة، وبالتواصل مع المنظمات الدولية؛ لضمان تحديث بيانات سلطنة عمان في قواعد البيانات العالمية.

ويأتي مؤشر الابتكار الصادر عن منظمة الملكية الفكرية كأحد أهم المؤشرات الدولية التي عملت الوزارة على تحسينها خلال الفترة الماضية، وقد أحرزت السلطنة تقدمًا في عدة مؤشرات فرعية، منها على سبيل المثال: مؤشر الصرف العام على البحث والتطوير من إجمالي الناتج المحلي الذي جاء نتيجة تحسين منظومة البحث العلمي والابتكار بسلطنة عمان والمبادرات المعنية بتحفيز وتطوير الباحثين وكذلك رصد البحث والتطوير القائم في القطاع الخاص. كما تحسنت المؤشرات المرتبطة بتقنية المعلومات، منها: الوصول لتقنية المعلومات والاتصالات، وقد جاءت سلطنة عمان في المركز الخامس عشر عالميًّا وهو مركزٌ متقدمٌ، كما حافظت سلطنة عمان على ترتيبها في ركيزة التعليم بمؤشر الابتكار العالمي ضمن أفضل ١٠ دول في العالم.

وهناك أيضا عددٌ من المؤشرات الدولية الأخرى التي تم العمل عليها، وقد تحقق فيها بعض التقدم الملحوظ، فقد قفزت سلطنة عمان 5 مراتب في مؤشر الأمن الغذائي الصادر عن وحدة الاستخبارات الاقتصادية، لتصبح في المرتبة 35 عالميًّا بعد أن كانت في المرتبة 40 من أصل 113 دولة، وقد جاءت متقدمة على المتوسط العالمي في كل المؤشرات الفرعية كمؤشر قدرة الحصول على غذاء، ومؤشر جودة وسلامة الغذاء، ومؤشر الوفرة الغذائية، ومؤشر الاستدامة والتكيف.

كما حققت سلطنة عمان تقدمًا في مؤشر التنمية البشرية الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، إذ احتلت الرتبة 54 عالميًّا من بين 191 دولة، بعد أن كانت في المرتبة 60، وارتفع أداؤها في معظم المؤشرات الفرعية لهذا المؤشر المهم. كما عملت وزارة الاقتصاد على تحسين مؤشر

التنافسية الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي، ومؤشر مدركات الفساد الصادر عن منظمة الشفافية الدولية، ومن المتوقع الإفصاح عن إصدارهما الجديد بداية العام المقبل، متوقعين أن ينعكس ما قامت به الوزارة من تحسين على تعزيز مكانة سلطنة عمان.

-تم خلال فترات سابقة الإعلان عن مبادرات وقرارات تسهم في تخفيف آثار انتشار جائحة كرونا كوفيد 19 على كل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بالإضافة إلى دعم الأفراد في مجالات متعددة؛ فما تقييمكم لنتائج تلك المبادرات والقرارات، وهل هناك توجه لمبادرات إضافية في الفترة القادمة؟

قامت وزارة الاقتصاد من منطلق اختصاصاتها بدراسة لتقييم الحزم الاقتصادية وتأثيرها على الأداء الاقتصادي بناء على معلومات وبيانات تم جمعها من الجهات الحكومية المختصة حول مستهدفات الحزم ومدى تحقيقها وعدد المستفيدين وحجم الاستفادة الكلي. وقد أظهر التقييم أن الحزم الاقتصادية التحفيزية المقدمة كان لها تأثيرٌ إيجابيٌّ على الأداء الاقتصادي، وخففت من وطأة التداعيات التي خلّفتها جائحة كورونا.

وقد خلص التقييم إلى أن المبادرات التي تم تنفيذُها كان لا بد منها وكانت لها آثارٌ إيجابيةٌ ملحوظة تمثلت في: ضخ السيولة المالية في القطاع المصرفي وتمكينه من دعم التمويل للقطاعات المتعثرة، ومساعدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على مواصلة العمل رغم الجائحة، وتشجيع رواد الأعمال على تأسيس مشاريع جديدة، بالإضافة إلى إنعاش الحركة الاقتصادية على المدى البعيد كتنشيط القطاع العقاري وجذب الاستثمار الأجنبي. وبناء على نتائج التقييم؛

أوصت الدراسة باستمرار العمل بمعظم هذه التدابير ومراجعتها دوريًا؛ بهدف تقييم أثرها واتخاذ القرارات المناسبة بشأنها.

-يقترب العام الحالي من نهايته وهو العام الثاني لرؤية عمان 2040، ما أبرز مستجدات تنفيذ البرامج الإستراتيجية لخطة التنمية الخمسية العاشرة؟

في هذا الصدد، أصدرت وزارة الاقتصاد "مجلد البرامج الإستراتيجية" بهدف وضع آلية تنفيذي لأهداف خطة التنمية الخمسية العاشرة، حيث يتضمن المحور الأول "الإنسان والمجتمع" 156 برنامجًا إستراتيجيًّا، ويتضمن محور "اقتصاد بنيته تنافسية" 165 برنامجًا إستراتيجيًّا. أمَّا محور "بيئة مستدامة" ومحور "دولة أجهزتها مسؤولة" فيشملان 56 و53 برنامجا إستراتيجيًّا على التوالي.

وفي إطار تنفيذ البرامج الإستراتيجية المعتمدة لخطة التنمية الخمسية العاشرة (2021-2025)، فقد بلغ عدد البرامج الجاري تنفيذها من بداية الخطة حتى النصف الأول من العام الحالي 2022م نحو (231) برنامجًا من أصل (430) برنامجًا موزعة وفقًا للأولويات والأهداف المختلفة للجهات المسؤولة عن التنفيذ وبنسبة تنفيذ إجمالية بلغت نحو (60%). جدير بالذكر أن بعض البرامج الإستراتيجية الجاري تنفيذها في بعض الأولويات الوطنية بلغت نسبة تنفيذها 100% مثل: أولوية الصحة، وأولوية تطوير قطاع الشباب. وتعكف وزارة الاقتصاد حاليًّا على الانتهاء من وضع آلية "المتابعة والتقييم" وإصدار الوثيقة التي تتضمن مؤشرات قياس الأداء التي تساعد في متابعة تنفيذ البرامج الاستراتيجية بشكل دوري وتساعد في تقييم نتائجها وتصويب الانحرافات فيها.

-نختم حوارنا مع سعادتك بالحديث عن الموازنة الإنمائية لعام 2023م؛ فما أبرز توجهاتها؟

يتم اختيار المشاريع الإنمائية وفق مصفوفة أقرّتها الوزارة تعطي الأولوية في الاختيار للمشاريع ذات الأثر الاجتماعي والعائد الاقتصادي. لذلك؛ تتمثل أبرز توجهات الموازنة الإنمائية في إعطاء الأولوية في الصرف على مشاريع الخدمات الأساسية التي تقدمها الحكومة، مثل: الخدمات الصحية والتعليمية والخدمات المتعلقة بالضمان الاجتماعي. وكذلك مشاريع التحول الرقمي الحكومي، ومشاريع برنامج تنمية المحافظات التي تمكّن المحافظات من تعزيز مزاياها النسبية والتنافسية، وكذلك دعم البرامج والمشاريع المتعلقة بدعم قطاعات التنويع الاقتصادي.

https://www.atheer.om/archives/610089/%d9%81%d9%8a-%d8%ad%d9%88%d8%a7%d8%b1-%d9%85%d8%b9-%d9%88%d9%83%d9%8a%d9%84-%d8%a7%d9%84%d8%a7%d9%82%d8%aa%d8%b5%d8%a7%d8%af-9-%d8%a3%d8%b3%d8%a6%d9%84%d8%a9-%d8%aa%d9%8f%d9%84%d8%ae%d9%91%d9%90/

4 - حصاد مصر 2022.. أبرز المشاريع الاقتصادية في مصر لعام 2022

الاقتصاد المصري، ناديه ديهوم، الخميس 22/ديسمبر/2022

كان الأداء الاقتصادي لمصر إيجابيًا في عام 2022، مع توسع محدود، حيث توسع الناتج المحلي الإجمالي لمصر بنسبة 4.8٪ في عام 2022، مع تعزيز النمو من خلال الحوافز المالية وهيكلة القوانين واللوائح لدعم الصادرات والتصنيع من خلال الاستخدام الاستراتيجي لاتفاقيات التجارة الخارجية . ومن المتوقع أن تستفيد مصر من تعافي قطاع السياحة

والسفر إلى حد كبير بارتفاع الطلب من أوروبا والدول الآسيوية على السلع والخدمات المصرية .

وقد قامت الحكومة المصرية، بمساعدة المؤسسات المالية الإقليمية والدولية، بإدخال إصلاحات مثل تخفيض الضرائب والحوافز المالية للشركات، من أجل تشجيع الاستثمار الذي من المتوقع أن يدعم النمو الاقتصادي. علاوة على ذلك، من المرجح أن يؤدي ارتفاع الإنفاق العام على تطوير البنية التحتية والمشروع الزراعي الواسع النطاق إلى تعزيز النمو الاقتصادي .

كما دعمت الإصلاحات المالية تقليص الديون العامة والعجز، وكان التضخم منخفضًا في عام 2022، ومن المتوقع خلال الايام التالية أن يحافظ البنك المركزي المصري على معدلات الإقراض عند المستويات الحالية.

في مطلع 2022، رسمت الحكومة المصرية خطة طموحة لتحقيق أفضل الإنجازات الاقتصادية في العالم بحلول عام 2022.

مشاريع مصر الاقتصادية: ومن أبرز المشاريع الاقتصادية التي تنفذها مصر تطوير ممر قناة السويس. الذي يهدف إلى تحسين ربط قناة السويس بمنطقة البحر الأحمر، وتطوير الجسور والأنفاق بين شبه جزيرة سيناء والبر الرئيسي، وإنشاء محور صناعي ولوجستي ونقل رئيسي يربط مصر بأوروبا، آسيا الوسطى وشرق إفريقيا . وتشمل المشاريع الاقتصادية الكبرى الأخرى خطة لإنشاء أكبر محطة للطاقة الشمسية في العالم في بنبان بمحافظة أسوان، وتوسيع ميناء مبارك في شبه جزيرة سيناء، وإنشاء صندوق استثمار مشترك في الشرق الأوسط معروف. كصندوق استثمار مصر الشرق الأوسط.

تطوير ممر قناة السويس: مشروع محور قناة السويس، له تداعيات كبيرة على مستقبل مصر والمنطقة، ويسعى المشروع إلى تطوير امتداد بطول 2.3 كيلومتر من قناة السويس والمنطقة المحيطة بها من بورسعيد في الشمال إلى الإسماعيلية في الجنوب إلى مركز لوجستي وصناعي. ومن المتوقع أن يولد المشروع استثمارات تقدر بنحو 7 مليارات دولار ويخلق 230 ألف فرصة عمل.

تعمل قناة السويس كمنطقة اقتصادية خاصة، حيث تقدم مجموعة من المزايا مثل الحوافز الضريبية والجمركية والعمالية، فضلًا عن عمليات مبسطة للتنمية والموافقات الإدارية .

كما يتضمن المشروع بناء موانئ جديدة ومناطق صناعية ومراكز لوجستية ومنشآت بنية تحتية أخرى . بالإضافة إلى ذلك، يتم التخطيط لمحطة حاويات متقدمة، وخط أنابيب للنفط والغاز، ومجمع طاقة متكامل، ومركز تجاري في شركة الكابلات السعودية، وكان الهدف الرئيسي من تطوير قناة السويس هو زيادة الجدوى التجارية لقناة السويس.

أكبر محطة للطاقة الشمسية في العالم في بنبان

تعد محطة بنبان للطاقة الشمسية في أسوان، مصر جزءًا من مبادرة حكومية أكبر لتعزيز إنتاج الطاقة المتجددة في البلاد. يتم تنفيذ المشروع بدعم من 20 اتحادًا دوليًا، ومن المتوقع أن ينتج 1.8 جيجاوات من الكهرباء بمجرد اكتماله. ويتكون المشروع من 32 محطة شمسية مختلفة، تم تصميم كل منها لإنتاج 50 ميجاوات من الطاقة، وبلغت تكلفة المشروع نحو 4 مليارات دولار، وسيفيد المشروع البلاد بشكل كبير، حيث سيقلل من الحاجة إلى واردات النفط باهظة الثمن ويخلق آلاف

الوظائف الجديدة . كما ستوفر الكهرباء الشمسية لأكثر من 1.5 مليون منزل، وتحرص الحكومة على الابتعاد عن الاعتماد على مصدر وقود متضائل، وهو ما تأمل أن تفعله مع محطة بنبان للطاقة الشمسية.
https://www.elfagr.org/4584492

5 - حصاد مباشر.. أبرز القرارات والأحداث الاقتصادية في السعودية خلال عام 2022

المملكة العربية السعودية- أرشيفية

27 ديسمبر 2022

مباشر - السيد جمال: شهد عام 2022م العديد من الأحداث والقرارات الاقتصادية الهامة في المملكة العربية السعودية، سواء على مستوى الاقتصاد المحلي، أو على جانب إطلاق المبادرات والاستراتيجيات التنموية، أو اتخاذ إجراءات لدعم بعض القطاعات في ضوء التطورات التي شهدها الاقتصاد العالمي على مدار العام.

وكان هناك العديد من القرارات البارزة في المملكة خلال عام 2022م؛ حيث جاء في مقدمتها نقل 4% من أسهم شركة أرامكو لصندوق الاستثمارات العامة، والموافقة بإصدار الترخيص اللازم لبنك (دال ثلاثمائة وستون) كثالث بنك رقمي في المملكة، وصدور قرار بزيادة سعر شراء القمح المحلي، فضلا عن الموافقة على تمديد استقبال طلبات تملُّك العقارات في السعودية، وتطبيق إجراءات احترازية لحماية المتعاملين مع البنوك.

وتم تخصيص 20 مليار ريال لمواجهة تداعيات ارتفاع الأسعار العالمية، وإطلاق مؤشراً استباقياً يستقرئ الأداء الاقتصادي للقطاع الخاص، وإطلاق الاستراتيجية الوطنية للصناعة، وشركة تطوير منتجات الحلال، بالإضافة لتدشين برنامج تنمية المحتوى المحلي، وإطلاق أول علامة تجارية لصناعة السيارات الكهربائية في المملكة، وتدشين أعمال بنك المنشآت الصغيرة والمتوسطة في السعودية، فضلا عن اتخاذ قرارات جديدة لتحسين الخدمات المقدمة لمستهلكي الكهرباء.

ويرصد "مباشر"، في سياق هذا التقرير أبرز القرارات والأحداث الاقتصادية بالسعودية على مدار عام 2022 كالتالي:

في 7 يناير/ كانون الثاني، اعتمد مجلس إدارة المركز الوطني للتخصيص اللائحة التنفيذية لنظام التخصيص؛ بهدف تنظيم أعمال مشاريع التخصيص وتوضيح الإجراءات وآلية سير الأعمال فيها، كما توضح الجوانب التي نص عليها النظام وتورد مبادئ التخصيص وخطط المشاريع وأولويات تنفيذها، وأساليب الشراكة بين القطاعين العام والخاص، وفقا لما نشرته جريدة أم القرى الرسمية.

وفي 1 فبراير/ شباط، أطلق وزير السياحة السعودي، أحمد بن عقيل الخطيب، استراتيجية السياحة الرقمية في المملكة، ضمن جهود وخطط الوزارة لتنمية قطاع السياحة المحلية.

وتضم الاستراتيجية الرقمية في المملكة 9 برامج، إضافة إلى 31 مبادرة يجري العمل على تنفيذها لمدة 3 أعوام حيث ستستكمل بحلول عام 2025.

وفي 7 فبراير/ شباط، أعلن وزير الشؤون البلدية والقروية والإسكان، ماجد الحقيل، عن إقرار استراتيجية المدن الذكية للقطاع البلدي والسكني، التي تشتمل على إطلاق أكثر من 50 مبادرة في 9 مجالات بحلول 2030.

وتهدف الاستراتيجية إلى تحويل خدمات القطاع البلدي والسكني إلى خدمات ذكية باستخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي، وإنترنت الأشياء.

وسمح مجلس الوزراء السعودي، خلال اجتماعه في 8 فبراير/ شباط 2022، لهيئة الزكاة والضريبة والجمارك بتقديم دعم مالي للمنشآت المستهدفة بلائحة الفوترة الإلكترونية، التي لا تتجاوز إيراداتها السنوية 3 ملايين ريال.

نقل 4% من أسهم أرامكو للصندوق السيادي.. والترخيص لبنك رقمي جديد

وفي 13 فبراير/ شباط، أعلن ولي العهد، الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز آل سعود، عن نقل 4% من أسهم شركة الزيت العربية السعودية (أرامكو السعودية) إلى صندوق الاستثمارات العامة، مبينا أن نقل هذه الأسهم هو جزء من استراتيجية المملكة طويلة المدى الهادفة لدعم إعادة هيكلة الاقتصاد الوطني؛ بما يتماشى مع رؤية المملكة 2030، كما يسهم في دعم خطط الصندوق الهادفة لرفع حجم أصوله تحت الإدارة إلى نحو 4 تريليونات ريال سعودي بنهاية عام 2025.

وأشار ولي العهد، إلى أن الدولة لا تزال المساهم الأكبر في شركة الزيت العربية السعودية (أرامكو السعودية) بعد عملية النقل، حيث تملك أكثر من 94% من إجمالي أسهم الشركة.

وفي 15 فبراير/ شباط، وجه مجلس الوزراء السعودي، وزير المالية بإصدار الترخيص اللازم لبنك (دال ثلاثمائة وستون) - تحت التأسيس - وفقاً للمادة (الثالثة) من نظام مراقبة البنوك، الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م / 5) وتاريخ 22 صفر 1386هـ.

وكشف البنك المركزي السعودي "ساما" تفاصيل قرار مجلس الوزراء بالموافقة على الترخيص لبنك رقمي محلي باسم (بنك دال ثلاثمائة وستون ((D360 Bank، مبينا أنه سيتم تأسيس البنك الرقمي المحلي الثالث عن طريق تحالف عدد من المستثمرين من المنشآت والأفراد، وبمشاركة صندوق الاستثمارات العامة، وبقيادة شركة دراية المالية برأسمال يبلغ 1.65 مليار ريال.

وفي 27 فبراير/ شباط، كشف وزير الطاقة السعودي، الأمير عبدالعزيز بن سلمان بن عبدالعزيز، أن شركة الزيت العربية السعودية (أرامكو السعودية) تمكنت من اكتشاف عدد من حقول الغاز الطبيعي في المنطقة الوسطى ومنطقة الربع الخالي ومنطقة الحدود الشمالية والمنطقة الشرقية.

وفي 9 مارس/ آذار، اعتمد مجلس إدارة المؤسسة العامة للحبوب بالسعودية زيادة سعر شراء القمح المحلي للموسم الزراعي الحالي 1444/1443هـ (2022م)؛ ليصبح 1700ريال للطن، حيث تعتبر هذه الزيادة الثانية خلال الموسم؛ وذلك في ظل المراجعة الدورية التي تجريها لمتابعة تطورات الأسواق الدولية للقمح.

تمديد استقبال طلبات تملُّك العقارات.. وطرح مشروع نظام حماية المستهلك

وفي 14 مارس/ آذار، أصدر خادم الحرمين الشريفين، الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود، قرار بالموافقة على تمديد استقبال الطلبات وتعديل قواعد وضوابط النظر في طلبات تملُّك العقارات في المملكة العربية السعودية.

وأوضح محافظ الهيئة العامة لعقارات الدولة، إحسان بافقيه، أن الضوابط المعدلة شملت تمديد فترة استقبال الطلبات سنة من تاريخ 5 جمادى الأولى 1443هـ، واستمرار قبول طلبات التعديل الشكلي على الصكوك العقارية، واعتماد أقرب مصور (جوي أو فضائي) واضح لتاريخ 9 ذي القعدة 1387هـ، معتمد من الهيئة العامة للمساحة والمعلومات الجيومكانية للطلبات التي تزيد مساحتها للسكني على 2500 متر مربع، والزراعي على 5000 متر مربع.

وفي 21 مارس/ آذار، أعلنت نيوم، عن إطلاق إحدى شركاتها التابعة؛ وهي شركة نيوم للطاقة والمياه "إنوا ENOWA "؛ وذلك في إطار سعيها لتأسيس منظومة رائدة لأنظمة المياه والطاقة المستدامة على مستوى العالم.

وأوضحت "نيوم"، أنه سيكون المشروع الأول من نوعه الذي يتيح هذه الخدمات على نطاق واسع، ويمهد الطريق لمشاريع الاستدامة الأخرى، كما تقوم "إنوا ENOWA "بتمثيل نيوم لإنشاء أكبر مصنع في العالم لإنتاج الهيدروجين الأخضر في المشروع الاستثماري المشترك مع شركتي إير برودكتس وأكوا باور.

وفي 22 مارس/ آذار، أعلن صندوق الاستثمارات العامة السعودي، عن توقيع 5 مذكرات تفاهم غير ملزمة مع كيانات وطنية رائدة، تمثل أولى

الشراكات المرتقبة للسوق الطوعية لتداول الائتمان الكربوني في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

وفي 28 مارس/ آذار، تسلَّمت 6 شركات عالمية تراخيص مقراتها الإقليمية لمزاولة نشاطها في المملكة العربية السعودية، وذلك ضمن برنامج جذب المقرات الإقليمية للشركات العالمية، وجاء تسليم التراخيص حرصا من الوزارة في تسهيل بدء ممارسة الأعمال للمستثمرين في المملكة بما يضمن تطوير قطاعات استثمارية جديدة وتعزيز نمو البيئة الاستثمارية في مختلف القطاعات المستهدفة.

وفي 31 مارس/ آذار، دعت وزارة التجارة المهتمين والعموم إلى إبداء آرائهم ومقترحاتهم حيال مشروع نظام حماية المستهلك؛ بهدف حماية وتعزيز حقوق المستهلكين في المملكة؛ وذلك بعد دراسة الوضع الراهن للسوق والتعاملات والاستفادة من أفضل التجارب والممارسات الدولية؛ لوضع إطار تنظيمي يعالج التحديات ويتوافق مع المعايير والقواعد الدولية لحماية المستهلك.

وتضمن مشروع النظام تطوير آليات تسوية نزاعات المستهلكين من خلال تعزيز آليات تسوية النزاع البديلة.

إجراءات احترازية لحماية المتعاملين مع البنوك.. ونظام جديد للتسجيل العقاري

وفي 8 أبريل/ نيسان، أعلن البنك المركزي السعودي تطبيق عدد من الإجراءات الاحترازية لمكافحة الاحتيال المالي وحماية المتعاملين مع البنوك في ظل تزايد حالات الاحتيال المالي التي تستهدف عملاء البنوك بطرق ووسائل مختلفة.

واتخذ البنك المركزي إجراءات عاجلة ومؤقتة تتصل بتعليق بعض الخدمات؛ مثل فتح الحسابات عن بُعد، ووضع حدود لإجمالي مبالغ التحويلات اليومية لحسابات الأفراد والمؤسسات الفردية لا تزيد عن مبلغ 60 ألف ريال، مؤكدا أنه يمكن للعميل طلب رفع هذا الحد من البنك.

وفي 13 مايو/ أيار، نشرت الجريدة الرسمية في السعودية "أم القرى"، قرار مجلس الوزراء باعتماد نظام جديد للتسجيل العيني للعقار في المملكة، بشروط وعقوبات تصل إلى 100 ألف ريال.

كما نشرت الجريدة الرسمية، قرار مجلس الوزراء بشأن اعتماد تعديل نظام إيرادات المملكة.

وفي 1 يونيو/ حزيران، أعلنت هيئة الزكاة والضريبة والجمارك عن إعادة إطلاق مبادرة إلغاء الغرامات والإعفاء من العقوبات المالية لجميع المكلفين الخاضعين لجميع الأنظمة الضريبية، ولمدة 6 أشهر؛ بهدف تخفيف الآثار الاقتصادية المترتبة على المنشآت نتيجة جائحة كورونا.

وفي 19 يونيو/ حزيران، أصدر مجلس إدارة الهيئة العامة للإحصاء برئاسة وزير الاقتصاد والتخطيط، فيصل بن فاضل الإبراهيم، قراراً يقضي بتعيين فهد بن عبدالله الدوسري رئيساً للهيئة العامة للإحصاء.

وشغل الدوسري عدداً من المناصب القيادية كان آخرها وكيلاً لمحافظ البنك المركزي السعودي، شملت مجالات تحليل النُّظم، والأبحاث الاقتصادية، والإحصاء، وعضوية ورئاسة العديد من اللجان الحكومية والمهنية، ومجالس إدارة صناديق، ومصارف محلية ودولية.

باقات جديدة للدعم في "سكني".. و20 مليار ريال لمواجهة ارتفاع الأسعار العالمية

وفي 23 يونيو/ حزيران، دشن وزير الشؤون البلدية والقروية والإسكان، ماجد بن عبدالله الحقيل، 5باقات دعم اختيارية ضمن حلول وخيارات أكثر لمستفيدي "سكني"؛ بهدف تسهيلِ تملُّكِ المواطنين للمنازل وبما يتوافقُ مع احتياجاتهم وقدراتهم المالية؛ لتصلَ خياراتُ الدعم لمستفيدي "سكني" إلى 9 خيارات.

وفي 24 يونيو/ حزيران، أعلنت هيئة الزكاة والضريبة والجمارك موعد تطبيق إجراءات المرحلة الثانية للفوترة الإلكترونية.

وفي 28 يونيو/ حزيران، أصدر مجلس الوزراء السعودي 18 قراراً؛ أبرزها إقرار نظامي الشركات والوساطة العقارية.

وفي 29 يونيو/ حزيران، كشفت وزارة التجارة تفاصيل نظام الشركات الجديد بالسعودية، الصادر بقرار من مجلس الوزراء، وأبرز المزايا التي يقدمها النظام للشركات.

وكشفت الهيئة العامة للعقار، في 30 يونيو/ حزيران، تفاصيل نظام الوساطة العقارية الجديد الصادر بقرار مجلس الوزراء في اجتماعه الأخير، مبينة أبرز مميزات النظام وأهدافه والعقوبات التي يتضمنها.

وفي 4 يوليو/ تموز، أصدر خادم الحرمين الشريفين، الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود، أمرا ملكيا بتخصيص دعم مالي بمبلغ 20 مليار ريال؛ لمواجهة تداعيات ارتفاع الأسعار عالمي، حيث تضمن القرار تخصيص 10.4 مليار ريال منها كتحويلات نقدية مباشرة لدعم مستفيدي الضمان الاجتماعي، وبرنامج حساب المواطن، وبرنامج دعم صغار مربي

الماشية، على أن يخصص بقية المبلغ لزيادة المخزونات الاستراتيجية للمواد الأساسية والتأكد من توفرها.

وفي 5 يوليو/ تموز، أعلن برنامج حساب المواطن، برنامج الدعم الحكومي بالمملكة، عن بدء تطبيق التعديلات الجديدة؛ والتي شملت إعادة فتح التسجيل في البرنامج؛ بعد قرار خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود، بتخصيص دعم مالي لمواجهة تداعيات ارتفاع الأسعار عالمياً، وتخصيص جزء منها كتحويلات نقدية مباشرة لدعم مستفيدي برنامج حساب المواطن.

وفي 28 يوليو/ تموز، أعلنت اللجنة الوطنية لكُود البناء بدء تطبيق المرحلة الخامسة والأخيرة من مراحل التطبيق التدريجي لكُود البناء السعودي، حيث شملت المرحلة الأخيرة شمل أنواع المباني المصنفة فيه، بالإضافة إلى ما تم تطبيقه في المراحل الأربع السابقة، مثل المستودعات بأنواعها ومواقف السيارات المفتوحة والمغلقة، وورش إصلاح السيارات.

وفي 29 يوليو/ تموز، نشرت الجريدة الرسمية - أم القرى - الموافقة على القواعد والإجراءات الخاصة باسترداد ضريبة القيمة المضافة من قبل المطورين العقاريين.

وفي 11 أغسطس/ آب، أعلن البنك المركزي السعودي، عن إطلاق خدمة نقاط البيع بين شبكة المدفوعات الوطنية "مدى"، وشبكة قطر الوطنية "نابس"؛ بعد نجاح الاختبارات الفنية التجريبية بين الشبكتين، حيث سيتمكن حاملو بطاقات "مدى" وبطاقات "نابس" من تنفيذ عمليات نقاط البيع في البلدين من خلال الشبكة الخليجية للمدفوعات GCC-Net.

نشاط شحن المركبات الكهربائية جاهز بالسعودية

وفي 21 أغسطس/ آب، أعلن فريق البنية التحتية لمحطات شحن المركبات الكهربائية بقيادة وزارة الطاقة السعودية عن انتهائه من كافة الجوانب التشريعية، والتنظيمية، والفنية؛ لتنظيم سوق نشاط شحن المركبات الكهربائية، من خلال تحديد التنظيمات اللازمة لتركيب محطات الشحن ومعداتها، مؤكدا جاهزية نشاط شحن المركبات الكهربائية بالمملكة تنظيمياً وفنيا.

وفي 2 سبتمبر/ أيلول، نشرت الجريدة الرسمية "أم القرى"، قرار وزارة الشؤون البلدية والقروية والإسكان بشأن الموافقة على اللائحة التنفيذية لنظام التسجيل العيني للعقار في المملكة، حيث قسمت اللائحة الجديدة المناطق في السعودية للتعامل معها إلى الحضارية، العشوائية، وأخرى.

وأقر مجلس الوزراء، نظاما جديدا للسياحة في المملكة، يتضمن عقوبات للمخالفين تبدأ بالإنذار وتنتهي بغرامة لن تتجاوز مليون ريال.

كما نشرت الجريدة الرسمية، بنود لائحة تأشيرة السياحة للسعودية المعدلة، والتي اعتمدتها وزارة السياحة وتتضمن الالتزامات وخطوات الطلب، بالإضافة إلى قرار وزير النقل والخدمات اللوجستية، بشأن تعديل سياسة تحديد أجور استخدام وسائل النقل العام في المملكة.

وفي 16 سبتمبر/ أيلول، أكدت وزارة التجارة منعها "الأفراد والمنشآت التجارية" من استخدام علم المملكة العربية السعودية المتضمن لفظ الجلالة وكلمة التوحيد وشعار الدولة "السيفين والنخلة" وصور القيادة والمسؤولين وأسمائهم في التعاملات التجارية من "مطبوعات، وسلع ومنتجات، ونشرات إعلامية، وإهداءات خاصة وغيرها.

وفي 17 سبتمبر/ أيلول، قام صندوق التنمية الوطني بدعم القطاعات الاقتصادية المحلية بأكثر من 28 مليار ريال سعودي لمواجهة التقلبات التي جلبتها جائحة كورونا "كوفيد-19" وأخلت بنظام العمل والتجارة والاقتصاد، وأدت إلى انخفاض معدلات الثقة في الاقتصاد العالمي إجمالاً

وفي 20 سبتمبر/ أيلول، أصدر الوزراء السعودي 8 قرارات، أبرزها تشكيل هيئة تطوير جدة برئاسة ولي العهد.

وفي 30 سبتمبر/ أيلول أعلنت وزارة المالية السعودية، البيان التمهيدي للميزانية العامة للدولة للعام المالي 2023، وسط توقعات بأن يبلغ إجمالي النفقات نحو 1114 مليار ريال (1.114 تريليون ريال)، وإجمالي الإيرادات بنحو 1123 مليار ريال (1.123 تريليون ريال)، وبالتالي تحقيق فوائض بنحو 9 مليارات ريال تمثل 0.2% من الناتج المحلي الإجمالي.

إطلاق مؤشراً استباقياً يستقرئ الأداء الاقتصادي للقطاع الخاص

وفي 6 أكتوبر/ تشرين الأول، أعلن صندوق الاستثمارات العامة السعودي، عن إتمام طرح أولى سنداته الخضراء الدولية؛، كاشفاً عن إصدار الصندوق سندات الـ 100 سنة التي تعكس الثقة العالية في مكانة الصندوق المالية.

وبلغ إجمالي الطرح 3 مليارات دولار (ما يعادل 11.25 مليار ريال)؛ فيما بلغ المجموع الكلي لطلبات الاكتتاب أكثر من 24 مليار دولار (ما يعادل 90 مليار ريال)، كما تجاوزت نسبة التغطية أكثر من 8 أضعاف إجمالي الإصدار.

وفي 16 أكتوبر/ تشرين الأول، أطلقت وزارة الاقتصاد والتخطيط، مؤشرا استباقيا تحت اسم(MEPX) ؛ لرصد ومتابعة وتحليل المؤشرات والبيانات الاقتصادية التي تصدر عن الجهات الرسمية في المملكة، لاستقراء دورة الأعمال للقطاع الخاص، وتشخيص الوضع الاقتصادي وتقديم التحليل للمسؤولين وصانعي القرار، وتمكينهم من صياغة السياسات الاقتصادية الفعالة في الوقت المناسب.

وفي 18 أكتوبر/ تشرين الأول، أطلق ولي العهد، الأمير محمد بن سلمان، الاستراتيجية الوطنية للصناعة، والتي على 12 قطاعا فرعيا لتنويع الاقتصاد الصناعي في المملكة، فيما حددت أكثر من 800 فرصة استثمارية بقيمة تريليون ريال سعودي، وتشمل مضاعفة الناتج المحلي الصناعي بنحو 3 مرات، ومضاعفة قيمة الصادرات الصناعية لتصل إلى 557 مليار ريال سعودي.

وتعمل الاستراتيجية الوطنية للصناعة على وصول مجموع قيمة الاستثمارات الإضافية في القطاع إلى 1.3 تريليون ريال، وزيادة صادرات المنتجات التقنية المتقدمة بنحو 6 أضعاف، إضافة إلى استحداث عشرات الآلاف من الوظائف النوعية عالية القيمة.

وفي 19 أكتوبر/ تشرين الأول، أعلن المركز الوطني لإدارة الدين عن الانتهاء من استقبال طلبات المستثمرين على الإصدار الدولي الأول لعام 2022م المقوم بالدولار للصكوك والسندات ضمن برنامج حكومة المملكة الدولي لإصدار الصكوك وبرنامج سندات حكومة المملكة العربية السعودية الدولي.

ووصل إجمالي حجم طلبات الاكتتاب نحو 27 مليار دولار (101.25 مليار ريال)، حيث تجاوزت نسبة التغطية 5 أضعاف إجمالي الإصدار الذي بلغ 5 مليارات دولار (18.75 مليار ريال سعودي) مقسم على شريحتين.

السيادي السعودي يطلق شركة تطوير منتجات الحلال ويستثمر في 5 دول عربية

وفي 24 أكتوبر/ تشرين الأول، أعلن صندوق الاستثمارات العامة، عن إطلاق شركة تطوير منتجات الحلال، التي تهدف إلى الاستثمار في تطوير وتوطين قطاع صناعة منتجات الحلال في المملكة.

وفي اليوم ذاته، أعلن صندوق الاستثمارات العامة، عن تأسيس شركة سوق الكربون الطوعي الإقليمية، بملكية 80% للصندوق، و20% لمجموعة تداول السعودية القابضة، والتي تهدف الشركة لدعم الشركات والقطاعات في المنطقة لتمكينها من الوصول إلى الحياد الصفري، بالإضافة إلى ضمان شراء أرصدة الكربون لتخفيض الانبعاثات الكربونية في سلاسل القيمة.

وفي 26 أكتوبر/ تشرين الأول، أعلن ولي العهد السعودي، الأمير محمد بن سلمان، عن قيام صندوق الاستثمارات العامة على تأسيس 5 شركات إقليمية تستهدف الاستثمار في 5 دول عربية.

وكشف الصندوق السيادي، أن قيمة الاستثمارات المستهدفة ستبلغ ما يصل إلى 90 مليار ريال (24 مليار دولار أمريكي) في الفرص الاستثمارية عبر مختلف القطاعات.

وفي 27 أكتوبر/ تشرين الأول، أعلن صندوق الاستثمارات العامة عن إطلاق برنامج تنمية المحتوى المحلي، الذي يهدف إلى رفع مساهمة

الصندوق وشركاته التابعة في المحتوى المحلي لتصل إلى 60% بنهاية عام 2025، ودعم القطاع الخاص وتمكينه، وتحفيز المزايا التنافسية والابتكارية للصناعات الوطنية؛ بما يدعم جهود المملكة تجاه تعزيز دور المحتوى المحلي وفقاً لرؤية 2030.

إطلاق أول علامة تجارية لصناعة السيارات الكهربائية بالسعودية

وفي 3 نوفمبر/ تشرين الثاني، أعلن ولي العهد، الأمير محمد بن سلمان، إطلاق شركة "سير"، أول علامة تجارية سعودية لصناعة السيارات الكهربائية في المملكة.

ومن المتوقع، أن تجذب "سير" استثمارات أجنبية مباشرة بقيمة 562 مليون ريال لدعم الاقتصاد الوطني، وأن تصل مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي بشكل مباشر إلى 30 مليار ريال ، مع توفيرها لـ 30 ألف وظيفة بشكل مباشر وغير مباشر بحلول عام 2034.

وفي 11 نوفمبر/ تشرين الثاني، نشرت الجريدة الرسمية في السعودية "أم القرى"، قرار خادم الحرمين الشريفين بشأن الموافقة على نظام بنك المنشآت الصغيرة والمتوسطة.

وفي 14 نوفمبر/ تشرين الثاني، أعلن وزير الطاقة السعودي، الأمير عبدالعزيز بن سلمان بن عبدالعزيز، عن إطلاق آلية السوق لتعويض وموازنة غازات الاحتباس الحراري) الكربون المكافئ.(

وتستهدف الآلية؛ إصدار شهادات الكربون لتحفيز الاستثمارات في مشاريع تخفيض انبعاثات غازات الاحتباس الحراري بجميع القطاعات في المملكة، والمساعدة لتحقيق إسهامات المملكة المحددة وطنياً تحت مظلة الاتفاقية الإطارية للتغير المناخي واتفاقية باريس.

وفي 22 نوفمبر/ تشرين الثاني، أقر مجلس إدارة المؤسسة العامة للحبوب السعودية، سعر شراء القمح من المزارعين المحليين للموسم الزراعي القادم1444/1445 هـ (2023م)، بـ 1750 ريال للطن.

وفي 24 نوفمبر/ تشرين الثاني، أعلنت المؤسسة العامة للحبوب عن اعتماد صرف مبلغ 52 ريالاً للطن؛ لفرق عن سعر الشراء المعتمد لهذا الموسم والمحدد بـ 1700 ريال للطن؛ وذلك تنفيذاً لقرار مجلس الإدارة المتضمن "تعويض المزارعين المحليين وتحديد الفروقات إن وجدت مقارنة بالأسعار العالمية.

قرارات جديدة لتحسين الخدمات المقدمة لمستهلكي الكهرباء

وفي 30 نوفمبر/ تشرين الثاني، مددت هيئة الزكاة والضريبة والجمارك السعودية مبادرة إلغاء الغرامات والإعفاء من العقوبات المالية للمكلفين الخاضعين لجميع الأنظمة الضريبية؛ وذلك لمدة 6 أشهر إضافية.

وفي اليوم ذاته أعلن صندوق الاستثمارات العامة السعودي، عن إتمام إجراءات الحصول على قرض بقيمة 17 مليار دولار (ما يعادل 63.75 مليار ريال سعودي) لمدة تصل إلى 7 سنوات.

وكشف وزير الطاقة، الأمير عبدالعزيز بن سلمان بن عبدالعزيز، أن شركة الزيت العربية السعودية (أرامكو السعودية)، تمكنت من اكتشاف حقلين للغاز الطبيعي غير التقليدي في المنطقة الشرقية.

وفي 1 ديسمبر/ كانون الأول، أعلن صندوق الاستثمارات العامة، عن إطلاق شركة عسير للاستثمار كذراع استثماري للصندوق في منطقة

عسير، بهدف تحفيز الاستثمارات المحلية والدولية المباشرة لتطوير منطقة عسير، وتحويلها إلى وجهة سياحية عالمية على مدار العام.

وفي 4 ديسمبر/ كانون الأول، أعلن بنك المنشآت الصغيرة والمتوسطة بدء نشاطه سعيا لنهضة هذا القطاع الحيوي بما يحقق النمو الاقتصادي ويصب في تحقيق مستهدفات رؤية السعودية 2030.

وأعلن البنك، في بيان له، عن دعم القطاع بما يقارب 3 مليارات ريال، وذلك من خلال عقد 15 اتفاقية تعاون وشراكة مع قطاع التمويل؛ يشمل المصارف وشركات التمويل والتقنية المالية.

وفي 16 ديسمبر/ كانون الأول، اعتمد مجلس إدارة هيئة تنظيم المياه والكهرباء، برئاسة الأمير عبد العزيز بن سلمان بن عبدالعزيز، وزير الطاقة، قرارا بتعديل تكاليف إيصال الخدمة الكهربائية للمستهلكين.

وفي 27 ديسمبر/ كانون الأول، أصدر مجلس الوزراء قرارا بالموافقة على نظام إمدادات الطاقة.

ويهدف نظام إمدادات الطاقة إلى تنظيم تخصيص الطاقة لمستهلكيها في كل من: الكهرباء، وتكرير الزيت الخام، والبتروكيماويات، وتحلية المياه، والصناعة، والتعدين، والزراعة، والإنشاءات، والاتصالات، والنقل، والخدمات اللوجستية، وغيرها. حصاد مباشر 2022:

https://www.mubasher.info/news/4056380/%D8%AD%D8%B5%D8%A7%D8%AF-%D9%85%D8%A8%D8%A7%D8%B4%D8%B1-%D8%A3%D8%A8%D8%B1%D8%B2-%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%B1%D8%A7%D8%B1%D8%A7%D8%AA-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%AD%D8%AF%D8%A7%D8%AB-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D9%8A%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D8%B9%D9%88%D8%AF%D9%8A%D8%A9-%D8%AE%D9%84%D8%A7%D9%84-%D8%B9%D8%A7%D9%85-2022/

6 - بالتفاصيل.. أبرز 18 استراتيجية ومشروعاً أطلقها ولي العهد السعودي في 2022

ولي العهد السعودي، رئيس مجلس الوزراء، الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز آل سعود- أرشيفية، 26 ديسمبر 2022

مباشر - السيد جمال: أوشك عام 2022م على الرحيل ولكنه ترك بصمات عديدة على مستوى الإنجازات والتطوير التي تشهدها المملكة العربية السعودية، تحت قيادة خادم الحرمين الشريفين، الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود، وولي العهد، الأمير محمد بن سلمان.

وشهد العام العديد من المبادرات والاستراتيجيات الضخمة كشف عنها ولي العهد؛ لترسم مستقبل التطوير بالمملكة في عدة قطاعات، أبرزها الصناعي والسياحي وقطاع الترفيه، وغيرها من المبادرات التي تستهدف تحسين جودة الحياة في المملكة وصناعة جيل جديد من المبدعين والمفكرين.

وكانت المبادرات والاستراتيجيات التي أطلقها الأمير محمد بن سلمان في عام 2022م عديدة وبأرقام مليارية تستهدف إحداث الفارق في السنوات القليلة القادمة بالناتج المحلي لواحد من أكبر اقتصادات العالم، ولكن كان أبرزها إطلاق الاستراتيجية الوطنية للصناعة، وتبعها إطلاق أول علامة تجارية لصناعة السيارات الكهربائية في المملكة، فضلاً عن إطلاق استراتيجية صندوق التنمية الوطني، وإعلان أولويات قطاع البحث والابتكار للعقدين المُقبلين.

وكشف ولي العهد عن تصاميم مدينة "ذا لاين" مدينة المستقبل الخيالية في نيوم، بالإضافة إلى المبادرة الوطنية لسلاسل الإمداد العالمية، والاستراتيجية الوطنية للألعاب والرياضات الإلكترونية باستثمارات ضخمة، فضلاً عن المخطط العام لمطار الملك سلمان الدولي في الرياض لتكون بوابة للعالم.

وكانت البداية في 20 يناير/ كانون الثاني 2022، حيث أعلن ولي العهد السعودي، الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز، عن إطلاق "مجموعة بوتيك"؛ التي تهدف إلى تطوير وإدارة وتشغيل سلسلة من القصور التاريخية والثقافية الشهيرة في المملكة وتحويلها إلى فنادق بوتيك فائقة الفخامة، بالتعاون مع القطاع الخاص.

وتستهدف المرحلة الأولى من المشروع، تطوير 3 وجهات تاريخية، هي قصر الحمراء في جدة، الذي سيضم 77 غرفة تشمل 33 جناحاً فاخراً و44 فيلا فاخرة، وقصر طويق بالرياض الذي سيضم 96 غرفة تشمل 40 جناحاً فاخراً و56 فيلا فاخرة، إضافة إلى القصر الأحمر في الرياض، الذي سيحتوي على 71 غرفة تشمل 46 جناحاً فاخراً و25 غرفة ضيافة فاخرة.

وفي 3 مارس/ آذار، أعلن ولي العهد رئيس مجلس إدارة نيوم، الأمير محمد بن سلمان، عن إنشاء "تروجينا" الوجهة العالمية للسياحة الجبلية الجديدة في إطار خطة نيوم واستراتيجيتها؛ للإسهام في دعم وتطوير القطاع السياحي في المنطقة.

وتعد "تروجينا" محفزاً للنمو الاقتصادي وتنويع مصادر الدخل في المملكة؛ وفقاً لأهداف رؤية 2030، حيث سيوفر المشروع أكثر من 10

آلاف فرصة عمل، ويضيف 3 مليارات ريال للناتج المحلي الإجمالي بحلول 2030.

وأطلق الأمير محمد بن سلمان، في 7 مارس/ آذار 2022، استراتيجية برنامج خادم الحرمين الشريفين للابتعاث؛ والتي تمثل مرحلة جديدة للابتعاث تسهم في تعزيز تنافسية المواطنين من خلال رفع كفاءة رأس المال البشري في القطاعات الجديدة والواعدة.

ويأتي إطلاق هذه الاستراتيجية استمراراً لجهود المملكة لرفع جاهزية المواطنين للاستعداد للمستقبل وتعزيز منافستهم عالمياً، وسيكون التقديم على برنامج خادم الحرمين الشريفين للابتعاث بمساراته الواعدة من خلال منصة سفير التابعة لوزارة التعليم.

تفاصيل نظام الأحوال الشخصية وأولويات قطاع البحث والتطوير

وفي 8 مارس/ آذار، كشف الأمير محمد بن سلمان، عن تفاصيل نظام الأحوال الشخصية، والذي يعد ثاني مشروعات منظومة التشريعات المتخصصة الأربعة صدوراً التي جرى الإعلان عنها بتاريخ 8 فبراير/ شباط 2021م، وبقي منها: مشروع نظام المعاملات المدنية، ومشروع النظام الجزائي للعقوبات التعزيرية.

وأوضح الأمير محمد بن سلمان، أن النظام جاء شاملاً في معالجة جميع المشكلات التي كانت تعاني منها الأسرة والمرأة، ومنظماً لمسائل الأحوال الشخصية تنظيماً دقيقاً بكافة تفاصيلها.

وفي 14 مارس/ آذار، أطلق ولي العهد، استراتيجية صندوق التنمية الوطني؛ والتي تهدف أن يكون الصندوق ممكناً محورياً للأهداف الاقتصادية والاجتماعية لرؤية المملكة 2030م.

وتهدف الاستراتيجية إلى إسهام الصندوق في نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للمملكة بضخ أكثر من 570 مليار ريال سعودي بحلول عام 2030م، كما يستهدف الصندوق مضاعفة حصة الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي بأكثر من ثلاثة أضعاف ليصل إلى 605 مليارات ريال بحلول عام 2030م، بالإضافة لإيجاد العديد من فرص العمل في المملكة بحلول عام 2030م.

وفي 30 يونيو/ حزيران، أعلن ولي العهد رئيس اللجنة العليا للبحث والتطوير والابتكار في السعودية، الأمير محمد بن سلمان، عن التطلُّعات والأولويات الوطنية للبحث والتطوير والابتكار في المملكة للعقدين المُقبلين.

وقال الأمير محمد بن سلمان: "اعتمدنا تطلُّعات طموحة لقطاع البحث والتطوير والابتكار؛ لتصبح المملكة من رواد الابتكار في العالم، وسيصل الإنفاق السنوي على القطاع إلى 2.5% من إجمالي الناتج المحلي في عام 2040؛ ليُسهم القطاع في تنمية وتنويع الاقتصاد الوطني من خلال إضافة 60 مليار ريال سعودي إلى الناتج المحلي الإجمالي في عام 2040، واستحداث آلاف الوظائف النوعية عالية القيمة في العلوم والتقنية والابتكار."

وأعلن الأمير محمد بن سلمان، رئيس مجلس إدارة نيوم، في 25 يوليو/ تموز، عن تصاميم مدينة "ذا لاين"، التي تتمحور حول الإنسان، وتمثل نموذجاً عالمياً رائداً يحقق الاستدامة ومثالية العيش بالتناغم مع الطبيعة.

ومن أهم مواصفات مدينة "ذا لاين"، أن عرضها يبلغ 200 متر فقط على امتداد 170 كيلو متراً، وارتفاعٍ يبلغ 500 مترا فوق سطح البحر، وستُبنى المدينة على مساحة لا تتجاوز 34 كيلو متراً مربعاً، وستتسع لنحو 9 ملايين نسمة، وتتيح "ذا لاين" لجميع السكان إمكانية الوصول إلى جميع المرافق والخدمات في غضون 5 دقائق، إضافة إلى وجود قطار فائق السرعة يصل بين طرفي المدينة خلال 20 دقيقة.

مخطط مشروع "رؤى المدينة".. واستثمارات ضخمة بصناعة الألعاب

وأعلن ولي العهد، في 24 أغسطس/ آب، عن إطلاق أعمال البنية التحتية والمخطط العام لمشروع "رؤى المدينة"، في المنطقة الواقعة شرق المسجد النبوي الشريف يتماشى مع مستهدفات رؤية المملكة 2030 في رفع الطاقة الاستيعابية لتيسير استضافة 30 مليون معتمر بحلول عام 2030 وسيتم تنفيذه على أعلى المعايير العالمية.

وسيقام المشروع على مساحة إجمالية تقدر بـ 1.5 مليون متر مربع، حيث يستهدف إنشاء 47 ألف وحدة ضيافة بحلول عام 2030، إضافة إلى الساحات المفتوحة والمناطق الخضراء التي تيسر وصول الزوار إلى المسجد النبوي الشريف؛ إذ سيتم تخصيص 63% كمناطق مفتوحة ومساحات خضراء من مساحة المشروع.

وأطلق الأمير محمد بن سلمان، في 15 سبتمبر/ أيلول، الاستراتيجية الوطنية للألعاب والرياضات الإلكترونية، والتي تضم ثلاثة أهداف رئيسة ذات تأثير مباشر على المواطنين والقطاع الخاص ومحبي ومحترفي الرياضات والألعاب الإلكترونية في مختلف أنحاء العالم.

وتستهدف تحقيق أثر اقتصادي بالمساهمة في الناتج المحلي الإجمالي بنحو 50 مليار ريال بشكل مباشر وغير مباشر واستحداث فرص عمل جديدة تصل إلى أكثر من 39 ألف فرصة عمل مباشرة وغير مباشرة بحلول عام 2030، وتوفير البيئة التأسيسية لتطوير الكفاءات.

كما تهدف إلى الوصول إلى الريادة العالمية وتعزيز مكانة للمملكة على الساحة الدولية، من خلال إنتاج أكثر من 30 لعبة منافسة عالمياً في استوديوهات المملكة، والوصول إلى أفضل ثلاث دول في عدد اللاعبين المحترفين للرياضات الإلكترونية.

وفي 29 سبتمبر/ أيلول، أعلن ولي العهد، عن استراتيجية مجموعة ساقي للألعاب الإلكترونية، والتي تشمل ضخ استثمارات تبلغ قيمتها 142 مليار ريال في 4 برامج تغطي مختلف أنواع الاستثمارات وعمليات الاستحواذ، ومنها تخصيص مبلغ 50 مليار ريال للاستحواذ على واحدة من أفضل شركات نشر الألعاب وتطويرها لتصبح شريكاً استراتيجياً فعالاً، واستثمار 70 مليار ريال لشراء مجموعة من حصص الأقلية في شركات رئيسية تدعم خطط المجموعة في قطاع الرياضات الإلكترونية وتطوير الألعاب.

وستعمل مجموعة ساقي للألعاب الإلكترونية على إنشاء 250 شركة للألعاب الإلكترونية في المملكة؛ مما سيوفر 39 ألف وظيفة، ويرفع مساهمة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي إلى 50 مليار ريال بحلول 2030.

وأعلن ولي العهد، في 3 أكتوبر/ تشرين الأول، عن إطلاق شركة "داون تاون السعودية "، كشركة مملوكة بالكامل لصندوق الاستثمارات

العامة؛ والتي تهدف لإنشاء وتطوير مراكز حضرية ووجهات متعددة ومتنوعة في أنحاء المملكة.

وستعمل شركة "داون تاون السعودية" على إطلاق مشاريعها في 12 مدينة وهي: المدينة المنورة، الخُبر، الأحساء، بريدة، نجران، جيزان، حائل، الباحة، عرعر، الطائف، دومة الجندل، وتبوك، حيث تنوي العمل على تطوير أكثر من 10 ملايين متر مربع لمشاريعها المصممة وفق الطابع الحديث والمُستمد من روح مناطق المملكة وثقافتها، ونسيجها العمراني المحلي، مع مراعاة تطبيق أحدث المعايير المعتمدة.

طموحات تريليونية للصناعة.. وكشف النقاب عن أول سيارة كهربائية سعودية

وفي 18 أكتوبر/ تشرين الأول، أطلق الأمير محمد بن سلمان، الاستراتيجية الوطنية للصناعة، الهادفة للوصول إلى اقتصاد صناعي جاذب للاستثمار يسهم في تحقيق التنوع الاقتصادي، وتنمية الناتج المحلي والصادرات غير النفطية؛ بما يتماشى مع مستهدفات رؤية السعودية 2030.

وتركز الاستراتيجية الوطنية للصناعة على 12 قطاعا فرعيا لتنويع الاقتصاد الصناعي في المملكة، فيما حددت أكثر من 800 فرصة استثمارية بقيمة تريليون ريال سعودي؛ لتشكل فصلاً جديدا من النمو المستدام للقطاع؛ بما يحقق عوائد اقتصادية طموحة للمملكة بحلول عام 2030، وتشمل: مضاعفة الناتج المحلي الصناعي بنحو 3 مرات، ومضاعفة قيمة الصادرات الصناعية لتصل إلى 557 مليار ريال سعودي.

كما تعمل الاستراتيجية الوطنية للصناعة على وصول مجموع قيمة الاستثمارات الإضافية في القطاع إلى 1.3 تريليون ريال، وزيادة صادرات المنتجات التقنية المتقدمة بنحو 6 أضعاف، إضافة إلى استحداث عشرات الآلاف من الوظائف النوعية عالية القيمة.

وأعلن ولي العهد، في 23 أكتوبر/ تشرين الأول، إطلاق المبادرة الوطنية لسلاسل الإمداد العالمية؛ التي تستهدف تعزيز موقع المملكة كمركز رئيسٍ وحلقة وصل حيوية في سلاسل الإمداد العالمية.

ولفتت وزارة الاستثمار، إلى أنه سيتم تطوير استراتيجية موحدة لاستقطاب سلاسل الإمداد العالمية إلى المملكة؛ بهدف جذب استثمارات نوعية، صناعية وخدمية، بقيمة 40 مليار ريال سعودي خلال السنتين الأوليين من إطلاق المبادرة، وخصصت المملكة للمبادرة ميزانية حوافز تبلغ نحو 10 مليارات ريال سعودي لتقديم حزمة واسعة من الحوافز المالية وغير المالية للمستثمرين.

وأعلن الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز آل سعود، في 3 نوفمبر/ تشرين الثاني 2022، إطلاق شركة "سير"، أول علامة تجارية سعودية لصناعة السيارات الكهربائية في المملكة، علما بأنها عبارة عن مشروع مشترك بين صندوق الاستثمارات العامة وشركة "فوكسكون." Foxconn

ومن المتوقع أن تجذب "سير" استثمارات أجنبية مباشرة بقيمة 562 مليون ريال لدعم الاقتصاد الوطني، وأن تصل مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي بشكل مباشر إلى 30 مليار ريال، مع توفيرها لـ 30 ألف وظيفة بشكل مباشر وغير مباشر بحلول عام 2034.

وقامت شركة "سير" السعودية بشراء قطعة أرض بقيمة 359 مليون ريال؛ لإنشاء مصنع السيارات الكهربائية.

مطار الملك سلمان العالمي.. واستراتيجية لزيادة عدد المخترعين بالسعودية

وفي 24 نوفمبر/ تشرين الثاني، أعلن ولي العهد، اعتماد التوجه التنموي لجزيرة دارين وتاروت والمبادرات المستقبلية للجزيرة، وإنشاء مؤسسة تطوير جزيرة دارين وتاروت.

وتضمنت الموافقة تخصيص ميزانية تقديرية بقيمة 2.64 مليار ريال، ومن المتوقع أن يحدث اعتماد التوجه التنموي أثراً اقتصادياً واجتماعياً كبيراً في المنطقة من خلال المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي بمتوسط يصل إلى 297 مليون ريال سنوياً، وزيادة عدد السياح وصولاً إلى 1.36 مليون سائح بحلول عام 2030، وتوفير آلاف الفرص الوظيفية بالإضافة إلى تخصيص ما يصل إلى 48% من مساحة الجزيرة للساحات والحدائق العامة والواجهات البحرية والطرق والمرافق.

وأعلن ولي العهد، الأمير محمد بن سلمان، في 28 نوفمبر/ تشرين الثاني، عن إطلاق المخطط العام لمطار الملك سلمان الدولي؛ لتكون الرياض بوابة للعالم، ووجهة عالمية للنقل والتجارة والسياحة، وجسراً يربط الشرق والغرب بما يرسخ مكانة المملكة كمركز لوجستي عالمي.

وسيسهم المطار الجديد في دعم خطط المملكة لتكون مدينة الرياض ضمن أكبر 10 اقتصادات مدن في العالم، ولمواكبة النمو المستمر في عدد سكان العاصمة الرياض الذي يستهدف الوصول إلى ما يتراوح 15 و20 مليون نسمة بحلول عام 2030.

وسيكون مطار الملك سلمان سيكون واحداً من أكبر المطارات في العالم، وسيمتد على مساحة تقارب 57 كيلو متر مربع، والتي تشمل الصالات الحالية تحت مسمى صالات الملك خالد، و6 مدارج طيران، إضافة إلى 12 كيلو متر مربع من المرافق المساندة، والأصول السكنية، والترفيهية، والمحلات التجارية، والعديد من المرافق اللوجستية.

وسيعمل المطار على رفع الطاقة الاستيعابية لتصل إلى 120 مليون مسافر بحلول عام 2030، كما يستهدف الوصول إلى 185 مليون مسافرا، ومرور ما يصل إلى 3.5 مليون طن من البضائع بحلول عام 2050.

وفي 5 ديسمبر/ كانون الأول، أعلن ولي العهد رئيس مجلس الوزراء رئيس مجلس إدارة شركة نيوم، الأمير محمد بن سلمان، عن تطوير جزيرة "سندالة"، أولى وجهات نيوم للسياحة البحرية، وأحد أهمّ المشاريع الداعمة للاستراتيجية الوطنية للسياحة.

وتقع جزيرة "سندالة" في البحر الأحمر على مساحة إجمالية تقارب 840 ألف متر مربع، وتعد واحدة من مجموعة من الجزر التي سيتم تطويرها في نيوم وفق رؤى وتصاميم مختلفة تميز كل جزيرة عن الأخرى.

ومن المخطط له أن يستحدث مشروع جزيرة سندالة 3500 وظيفة تدعم القطاع السياحي وخدمات الضيافة والترفيه، وستضم مرسىً ساحراً وحيوياً مع 86 رصيفاً بحرياً، يجعله وجهة مثالية لاستيعاب القوارب واليخوت الكبيرة؛ ما يجعلها البوابة الرئيسة للبحر الأحمر، التي تقدم تجارب استثنائية للرحلات البحرية، وستوفر جزيرة سندالة 413 غرفة فندقية بأعلى المعايير العالمية، إضافة إلى 333 من الشقق الفندقية الراقية.

وأخيراً، أطلق الأمير محمد بن سلمان، في 22 ديسمبر/ كانون الأول، الاستراتيجية الوطنية للملكية الفكرية، التي تعد إحدى ممكنات تحقيق مستهدفات رؤية المملكة 2030.

وتهدف الاستراتيجية الوطنية للملكية الفكرية؛ إلى بناء منظومة للملكية الفكرية تدعم الاقتصاد القائم على الابتكار والإبداع من خلال إنشاء سلسلة قيمة للملكية الفكرية تحفّز تنافسية الابتكار والإبداع وتدعم النمو الاقتصادي.

ورصدت السعودية ميزانية قدرها مليار ريال؛ لاستراتيجيتها الخاصة بالملكية الفكرية وذلك على مدى 5 سنوات حتى 2028.

وسيتم تنفيذ هذه الاستراتيجية من خلال 12 مبادرة، تتضمن 54 مشروعاً تقوم بتنفيذها 37 جهة حكومية وخاصة؛ وفق ما أعلنه سامي السديس، نائب الرئيس لسياسات الملكية الفكرية والشراكات في الهيئة السعودية للملكية الفكرية.

وقال السديس" :عدد المخترعين في السعودية اليوم يناهز الألف مخترع، ونتطلع لأن نصل بهذا العدد إلى 13 ألفاً في 2028."

https://www.mubasher.info/news/4055847/%D8%A8%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%81%D8%A7%D8%B5%D9%8A%D9%84-%D8%A3%D8%A8%D8%B1%D8%B2-18-%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D8%B1%D8%A7%D8%AA%D9%8A%D8%AC%D9%8A%D8%A9-%D9%88%D9%85%D8%B4%D8%B1%D9%88%D8%B9%D8%A7-%D8%A3%D8%B7%D9%84%D9%82%D9%87%D8%A7-%D9%88%D9%84%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%87%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D8%B9%D9%88%D8%AF%D9%8A-%D9%81%D9%8A-2022/

7 - حصاد 2022.. «المالية» تحقق تحسنًا كبيرًا في مؤشرات الأداء الاقتصادي رغم التحديات العالمية

أ ش أ، نشر الجمعة 23/ديسمبر/2022 - 11:51 ص

نجحت وزارة المالية خلال عام 2022 في تحقيق تحسن ملحوظ في العديد من مؤشرات الأداء الاقتصادي بالرغم من التحديات التي تواجه الاقتصاد العالمي؛ حيث بات الاقتصاد المصري أكثر تماسكا ومرونة في مواجهة التحديات الداخلية والخارجية؛ نتيجة للتنفيذ المتقن لبرنامج الإصلاح الاقتصادي الذي انتهجته الدولة على مدار الأعوام الماضية، على النحو الذي مكن الموازنة العامة للدولة من تحقيق وفورات مالية لاتخاذ حزم استباقية للتكيف مع تداعيات الأزمات العالمية، حيث بادرت الحكومة المصرية بتبني عدد من المبادرات والبرامج لتوسيع مظلة الحماية الاجتماعية.

واستمرت جهود وزارة المالية في تخفيف الأعباء عن المواطنين والفئات الأولى بالرعاية بحيث تتحمل الدولة أكبر قدر ممكن من الآثار السلبية للموجة التضخمية غير المسبوقة التي أعقبت جائحة كورونا، وتزايدت حدتها مع اندلاع الحرب الروسية الأوكرانية، حيث تم إقرار حزمة إجراءات جديدة للحماية الاجتماعية في يوليو 2022 تتراوح بين 11 و12 مليار جنيه، لتشمل ضم مليون أسرة إضافية لبرنامج تكافل وكرامة بتكلفة سنوية تقدر 5.4 مليار جنيه ليصبح عدد المستفيدين من البرنامج أكثر من 20 مليون مواطن، وصرف مساعدات استثنائية لـ 9 ملايين أسرة لمدة 6 أشهر بتكلفة مليار جنيه شهريا لأصحاب المعاشات الذين يحصلون على معاش شهري أقل من 2500 جنيه، وأيضا من

العاملين بالجهاز الإداري للدولة الذين يحصلون على راتب شهري أقل من 2700 جنيه.

ويظل دائما الاهتمام ببناء المواطن المصري أحد الروافد الإصلاحية الهامة التي تتبناها الدولة المصرية، حيث تقرر مد مظلة برنامج "التأمين الصحي الشامل" لتغطي كافة محافظات مصر خلال 10 سنوات على نحو يسهم في إصلاح القطاع الصحي بشكل مستدام، وأن يتم نهو باقي محافظات المرحلة الأولى "السويس، أسوان، وجنوب سيناء" قبل نهاية العام المالي الحالي، بعد أن تم الانتهاء من محافظات الأقصر وبورسعيد والإسماعيلية، كما سيتم إتاحة حجز الخدمات الطبية عبر تطبيق إلكتروني بالهواتف المحمولة، لتغطي المنظومة أكثر من 3 آلاف خدمة صحية متنوعة بين تدخل جراحي، وتحاليل، وأشعة، وعلاج أورام، وزراعة أعضاء، وأجهزة تعويضية، ومعينات بصرية وسمعية، وعلاج أسنان، وأغذية علاجية وتكميلية، وغيرها، وتوفرت آلياته بالمؤسسات الطبية سواء بالقطاعين العام والخاص والمستشفيات الجامعية أو التابعة لهيئة الرعاية الصحية.

وبالنسبة لقطاع التعليم، فتولي الدولة المصرية اهتماما كبيرا لإنشاء الجامعات الأهلية والتكنولوجيا، باعتبارها إحدى الركائز الأساسية التي تقود الدولة لتحقيق نهضة علمية حقيقية تتواكب مع المتغيرات التكنولوجية المتلاحقة، خاصة التخصصات الجديدة التي يحتاجها سوق العمل مثل الذكاء الاصطناعي، حيث تم تخصيص 9.5 مليار جنيه بالموازنة الجديدة لعام 22 /23 لإنشاء وتطوير 28 جامعة أهلية جديدة و442 مليون جنيه للجامعات التكنولوجية، ومنها تخصيص نحو 6.5 مليار جنيه بالموازنة

لإنشاء 24 جامعة أهلية، ونحو 3 مليارات جنيه لأربع جامعات أهلية "الجلالة، والملك سلمان الدولية، والعلمين الدولية، والمنصورة الجديدة"، كما خصصت الموازنة نحو 5.4 مليار جنيه لمشروعات التحول الرقمي وتنمية المهارات الرقمية وبناء القدرات، ونحو 625 مليون جنيه لتحقيق الأمن السيبراني.

وفي إطار سعيها لتحفيز قطاع الأعمال وتشجيع توطين الصناعة المحلية، وعلى رأسها قطاعات الزراعة والصناعة، بما يضمن تحقيق الاكتفاء الذاتي من السلع الغذائية والإستراتيجية، وتقليل فاتورة التضخم المستورد من الخارج، فقد قامت وزارة المالية بعدد من الإجراءات الهامة، وذلك على النحو التالي: 1.1 مليار جنيه بالموازنة الجديدة لاستكمال ترفيق 13 مجمعا صناعيا بالمحافظات، 5 مليارات جنيه بالموازنة لدعم الكهرباء للقطاعات الصناعية، حوافز ضريبية وجمركية لتعميق الإنتاج المحلي وإرساء دعائم التنمية الصناعية، تخصيص 35 مليار جنيه للمصدرين في العامين الماضيين منذ بدء مبادرات سداد المستحقات المتأخرة وحتى الآن وإطلاق المرحلة الجديدة خلال الفترة المقبلة، تعديلات قانون الضريبة على القيمة المضافة تتضمن إعفاءات محفزة للصناعة، كما تم تعليق الضريبة ثم إسقاطها على الآلات والمعدات الواردة من الخارج لاستخدامها في الإنتاج الصناعي.

وتم أيضا تخفيض "ضريبة الوارد" على أكثر من 150 صنفا من مستلزمات ومدخلات الإنتاج لتحفيز الصناعة، وتحمل الخزانة العامة 3.3 مليار جنيه قيمة الضريبة العقارية على القطاعات الصناعية لمدة ثلاث سنوات بدءا من يناير 2022، و3 مليارات جنيه ضمن حوافز مالية ضخمة

تم الإعلان عنها لتعميق صناعة السيارات في مصر بدءا من العام المالي الجديد خاصة لتشجيع التحول لاستخدام الغاز والكهرباء، كما تم إقرار قانون جديد للتجاوز عن 65% من غرامات وفوائد التأخير والضريبة الإضافية على متأخرات الضرائب والجمارك والضريبة العقارية بشرط سداد أصل الضريبة قبل نهاية أغسطس، وفتح الباب للتقدم لإنهاء المنازعات الضريبية حتى نهاية ديسمبر من هذا العام.

واستمرارا للجهود التي تقوم بها وزارة المالية لنشر الثقافة المالية ومد جسور التواصل مع المواطنين، فقد قامت الوزارة في شهر سبتمبر الماضي بنشر تقرير موازنة المواطن للعام المالي 2022 /2023، ويعد التقرير الإصدار السنوي التاسع، حيث يتناول أهم ملامح الموازنة العامة للدولة المعتمدة للعام المالي 2022/ 2023، وأهم بنود الإنفاق والإيرادات، وأهم برامج الحماية الاجتماعية التي يستفيد منها المواطن والبرامج الأخرى التي تؤثر بشكل مباشر على تحسين مستوى معيشته.

وجاءت موازنة العام المالي 2022/ 2023 لتوائم ما بين العمل على تحقيق الاستدامة المالية لخفض عجز الموازنة العامة للدولة والمديونية الحكومية وتحقيق فوائض أولية، وتوفير الحماية الاجتماعية والأمن الغذائي، وعلى التوجه من ناحية أخرى لتحقيق متطلبات النمو الاقتصادي. وتحقيقا لذلك فقد تم زيادة الاستثمارات في قطاعات التعليم والصحة والتنمية البشرية، والتركيز على إحداث التنمية الريفية من خلال مبادرة حياة كريمة، وتنفيذ منظومة التأمين الصحي الشامل، حيث تم تخصيص نحو 51 % من الاستثمارات الحكومية في عام 2022 / 2023 لبناء المواطن المصري، وتخصيص نحو 310 مليارات جنيه لقطاع الصحة،

ونحو 476.3 مليار جنيه للتعليم الجامعي وقبل الجامعي، و79.3 مليار جنيه للبحث العلمي، وزيادة مخصصات الحماية الاجتماعية إلى 356 مليار جنيه ومخصصات الأجور إلى نحو 400 مليار جنيه.

أما بالنسبة للتنمية الاقتصادية، فتركز الموازنة العامة لعام 2022/ 2023 على تنمية القطاعات الثلاثة ذات الأولويّة: الزراعة، والصناعة، والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، مع العمل على تعميق التصنيع المحلي، وتنمية الصناعات الإلكترونية، وتعزيز التحول الرقمي، وأن تصل نسبة المشروعات الخضراء إلى 40 % من الاستثمارات العامة، واستهداف زيادة نسب مساهمة القطاع الخاص في الاستثمارات المنفذة من 30% إلى 65% خلال 3 سنوات، وإجراء توسعات في زيادة الرقعة الزراعية والإنتاجية الزراعية لتحقيق الأمن الغذائي للمواطنين.

وتم إعداد موازنة هذا العام في سياق استثنائي تشابكت فيه تداعيات جائحة كورونا مع تداعيات الأزمة الروسية الأوكرانية ومع ذلك تعكس موازنة العام المالي 2022 /2023 التزام الحكومة المصرية المستمر لاستكمال إصلاحات مهمة على الصعيد المؤسسي والإداري والهيكلي طبقاً للمعايير والتجارب الدولية الناجحة، ومن ضمنها تعزيز وتوسيع نطاق عمليات الميكنة والأتمتة والتحول الرقمي .

وفي هذا الصدد، تقوم الحكومة بالمضي قدماً في تعظيم القدرات الرقمية للدولة والتوظيف الأمثل للتكنولوجيا الحديثة في تعزيز حوكمة المنظومة المالية للدولة بما يتسق مع الانتقال التدريجي إلى "مصر الرقمية"، حيث نجحت وزارة المالية في تطبيق العديد من المشروعات الرقمية بالتنسيق مع الجهات المختصة، وعلى رأسها؛ نظم إدارة

المعلومات المالية الحكومية "GFMIS" لربطها بحساب الخزانة الموحد "TSA"وتحديث وميكنة منظومتي الضرائب والجمارك، وتطوير منظومة "سلطة التصديق الإلكتروني الحكومية"، الأمر الذي جعل مصر من أوائل الدول بأفريقيا والشرق الأوسط في تطبيق منظومة الفاتورة الإلكترونية، التي تُمكن من متابعة التعاملات التجارية بين الشركات من خلال التبادل اللحظي لبيانات الفواتير بصيغة رقمية، وبما يسهم في استكمال مسيرة التحول الرقمي بالإطلاق التجريبي لمنظومة "الإيصال الإلكتروني لمتابعة التعاملات التجارية بين الممولين والمستهلكين لحظيا في كل منافذ البيع والشراء وتقديم الخدمات بكل أنحاء الجمهورية.

وفي نفس السياق، فإن تطبيق "الموازنة الإلكترونية" مكن من تحديد حجم إيرادات الخزانة العامة للدولة وحجم المصروفات بشكل لحظي، ومن ثم تقدير الموقف السليم اللازم لاتخاذ أي قرار دقيق يتعلق بالمالية العامة للدولة، والتعامل المرن في ظل الأزمات والتحديات الداخلية والخارجية، كما أن مشروعات التحول الرقمي مكنت من الربط بين جميع الموانئ إلكترونيا من خلال المنصة الإلكترونية الموحدة "نافذة"، واستحداث مراكز لوجستية للخدمات الجمركية، على نحو يُسهم في تحويل مصر إلى منطقة لوجستية عالمية متطورة، وتسهيل حركة التجارة الداخلية والخارجية، والانتقال من البيئة الورقية إلى الإلكترونية، حيث أسهم هذا الأمر في خفض متوسط زمن الإفراج الجمركي بنسبة 50%، وفقا لدراسة تم إجراؤها بالتعاون مع البنك الدولي، وبناء على نجاح إطلاق منظومة التسجيل المسبق للشحنات "ACI" بالموانئ البحرية، تم تطبيق هذه

المنظومة على الموانئ الجوية تجريبيا اعتبارا من منتصف مايو 2022، بما يُساعد في تقليص زمن الإفراج الجمركي.

وعلى جانب آخر، تم تعديل التعريفة الجمركية لمواكبة المستجدات الدولية للنظام المنسق 2022 الصادر عن منظمة الجمارك العالمية، بإصدار القرار الجمهورى رقم 218 لسنة 2022 ، حيث تم خفض فئة "ضريبة الوارد" على أكثر من 150 صنفًا من مستلزمات ومدخلات الإنتاج، بما يسهم في تحفيز التجارة وجذب المزيد من الاستثمارات والحفاظ على معدلات التشغيل، وتعظيم القدرات الإنتاجية، وتوطين الصناعات المتقدمة التي تتسق مع التزاماتنا بمكافحة التغيرات المناخية.

وتضمنت التعديلات 351 مجموعة سلعية منها ٧٧ تعديلا في القطاع الزراعي والغذائي، و58 تعديلا في قطاع الكيماويات، و38 تعديلا في قطاع الأخشاب، و21 تعديلا في قطاع النسيج، و27 تعديلا في قطاع المعادن العادية، و52 تعديلا في قطاع الآلات والمعدات، و22 تعديلا في مجال النقل والمواصلات، فضلا على 65 تعديلا بالقطاعات الأخرى، وفقًا لإحصائيات منظمة الجمارك العالمية.

وفي أواخر شهر يونيو 2022، أصدر صندوق النقد الدولي التقييم اللاحق لمصر في ضوء ترتيب الاستعداد الائتماني لعام 2020، والذي قيم الدعم المالي لصندوق النقد الدولي لمصر وسط تفشي فيروس كورونا، كما أن المجلس التنفيذي لصندوق النقد أكد أن برنامج ال12 شهراً قد حقق هدفه الأساسي المتمثل في الحفاظ على استقرار الاقتصاد الكلي في مصر في أعقاب الاضطرابات التي سببها الوباء.

وقد حققت الموازنة العامة للدولة مؤشرات أداء فعلي جيدة خلال العام المالي الماضي المنتهي في يونيو 2022؛ حيث تم تسجيل أعلى معدل نمو اقتصادي منذ عام 2008 بنسبة 6.6% من الناتج المحلي الإجمالي، مقارنة بمتوسط عالمي بلغ 3.2% للاقتصادات الناشئة، وتراجع معدل البطالة إلى 7.2% في يونيو 2022 بتوفير 826 ألف فرصة عمل، وانخفض العجز الكلي للموازنة العامة للدولة منسوبا إلى الناتج المحلي الإجمالي من 13% في 2012 / 2013 إلى 6.1% في العام المالي 2021 / 2022.

وعلى نحو آخر، تستمر جهود الحكومة لدعم الاقتصاد المصري، حيث تم إطلاق المؤتمر الاقتصادي خلال شهر نوفمبر الماضي، وذلك لوضع إطار استراتيجي للارتقاء بالصناعة الوطنية والتصدير وإجراء حوار مجتمعي واسع النطاق حول وثيقة سياسة ملكية الدولة، والتي شملت ما يزيد عن 40 جلسة حوارية وورش عمل متخصصة بحضور ما يزيد عن 1000 مشارك من الخبراء وممثلي مجتمع الأعمال وممثلي المؤسسات الدولية والمحلي، وذلك بهدف زيادة استثمارات القطاع الخاص إلى 65 % من الاستثمارات المنفذة للوصول لمستهدف 100 مليار صادرات سلعية سنويا .

وكانت من ضمن مخرجات المؤتمر الاقتصادي إقرار حزمة حماية اجتماعية جديدة للمواطنين بتكلفة 67 مليار جنيه، ومنها 3 آلاف جنيه حد أدنى للأجور بدلا من 2700 جنيه، 300 جنيه شهريا علاوة استثنائية للعاملين بالدولة وأصحاب المعاشات ، توفير دعم الأسر على بطاقات التموين بشرائح 100 /200 /300 جنيه يستفيد منها 10 ملايين مواطن حتى 30 يونيو 2023، عدم زيادة أسعار الكهرباء حتى 30 يونيو 2023،

مشروع قانون لرفع الحد الأدنى للإعفاء الضريبي من 24 ألف جنيه إلى 30 ألف جنيه في العام.

كما نجحت مصر أيضا خلال شهر نوفمبر في استضافة الدورة الـ27 من مؤتمر الأطراف لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية لتغير المناخ بمدينة شرم الشيخ، والتي شارك بها قرابة 120 رئيس دولة وحكومة، وأكثر من 60 ألف مشارك، وقد شهد المؤتمر إطلاق أول مشروع لإنتاج الهيدروجين الأخضر بالمنطقة الاقتصادية لقناة السويس.

وجاء على هامش المؤتمر إطلاق منصة "نوفي" لاستهداف جذب تمويلات ميسرة لمشروعات المناخ بقيمة 14 مليار دولار، والتوصل إلى اتفاقية إطارية هامة ومثمرة لجذب استثمارات في قطاع الطاقة الجديدة والمتجددة بقيمة 83 مليار دولار، كما تضمن مؤتمر شرم الشيخ لتغير المناخ ورشة عمل هامة تخص السياسية المالية بعنوان "يوم التمويل " بحضور وزراء المالية لعديد من البلدان ورؤساء مؤسسات التمويل الإقليمية والدولية ومديري عدد من البنوك العالمية لبحث آليات تيسير "التعافي الاقتصادي الأخضر" من خلال طرح مبادرات تحفيزية تسهم في تشجيع القطاع الخاص على التوسع في المشروعات التنموية المستدامة بشراكات متعددة الأطراف تراعي البعد البيئي لتحقيق النمو المستدام بهدف خفض نسب التلوث البيئي وتحجيم التغير المناخي، مما ينعكس بالإيجاب على تحسين صحة المواطنين وضمان حماية الإنتاج الزراعي والصناعي وسلامة توافر السلع الاستراتيجية والأمن الغذائي ومستلزمات الإنتاج .

ومن مخرجات "يوم التمويل " بمؤتمر تغير المناخ الـ 27، إعلان "إطار العمل للتمويل السيادي المستدام في مصر" ليحدد إطار واضح

لأولويات الدولة المصرية البيئية والاجتماعية خلال المرحلة المقبلة والمشروعات الخضراء، ويساعد الإطار المعلن على تحقيق معظم أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدةSDG ، كما حصل الإطار المعلن على درجة جودة "استدامة جيدة جدا" من مؤسسة "موديز" ودرجة "مميزة" من "سيتي بنك" وبنك "ستاندرد تشارترد ."

وتوافق الإطار المعلن مع المعايير الدولية لرابطة سوق رأس المال الدولية ICMA للسندات الخضراء ورابطة سوق القروض الخضراء LMA، والاتفاق مع البنك الآسيوي للاستثمارAIIB ، لاستضافة مصر اجتماعات مجلس محافظي البنك لمشروعات مقاومة المناخ في سبتمبر المقبل، وهى خطوة هامة لجذب الاستثمارات الخارجية وفرص التمويل إلى مصر.

وتستمر الدولة المصرية في إجراء الإصلاحات الهيكلية لتوطين الصناعة والاعتماد على الإنتاج المحلي، واستهداف زيادة الاستثمارات التنموية خاصة في المشروعات الخضراء، من خلال العمل الجاد على تمكين القطاع الخاص المحلي والأجنبي من قيادة قاطرة النمو الاقتصادي المستدام والغني بالوظائف، من أجل توفير مليون فرصة عمل سنويًا، ويتم في سبيل تحقيق ذلك إطلاق وثيقة سياسة ملكية الدولة، التي تفتح آفاقا لجذب ًاستثمارات أجنبية مباشرة بقيمة 10 مليارات دولار سنويًا خلال الأربعة الأعوام المقبلة، على نحو يُسهم في تحقيق التنمية المستدامة، وتحسين مستوى معيشة المواطنين والارتقاء بالخدمات المقدمة إليهم.

https://www.mwatan.news/690127

8 - أهم 10 أحداث اقتصادية شهدتها قطر والعالم في 2022 قد يستمر حصادها لـ2023

الدوحة - موقع الشرق 28ديسمبر 2022 ,

شهدت سنة 2022 العديد من الأحداث العالمية كان للاقتصاد فيها الحيز الأكبر من التركة العابرة بتداعياتها للمكان "الحدود بين الدول" و"الزمن" مع أمل متجدد كل عام بوضع حد للمعاناة التي قد يواجهها مستقبلاً أكثر من 8 مليارات نسمة هم عدد سكان الأرض وفق تقديرات الأمم المتحدة 15 نوفمبر الماضي.

وخلال العام الذي يستعد للرحيل بعد أيام عززت الطاقة، خاصة النفط والغاز، والدول المنتجة لها من مكانتها لسنوات قادمة، في ظل ارتفاع الأسعار المستمر بسبب تداعيات الحرب الروسية الأوكرانية المتواصلة منذ 24 فبراير الماضي.

ومن بين العديد من الأحداث الاقتصادية التي شهدها عام 2022 أو "سنة الطاقة"، نرصد لكم في التقرير التالي أهم الأخبار والفعاليات التي شهدتها قطر والعالم.

1- منتدى الدول المصدرة للغاز

تفضل حضرة صاحب السمو الشيخ تميم بن حمد آل ثاني أمير البلاد المفدى، فشمل برعايته الكريمة افتتاح القمة السادسة لمنتدى الدول المصدرة للغاز في 22 فبراير تحت شعار "الغاز الطبيعي: رسم مستقبل الطاقة".

ويضم منتدى الدول المصدرة للغاز 11 دولة عضواً، هي قطر والجزائر وبوليفيا ومصر وغينيا الاستوائية وإيران وليبيا ونيجيريا وروسيا وترينيداد وتوباغو وفنزويلا، بالإضافة إلى 7 دول بصفة مراقب، هي أنغولا وأذربيجان والعراق وماليزيا والنرويج وبيرو والإمارات.

ويحظى الغاز الطبيعي، أحد أنواع الوقود الأحفوري، بحصة كبيرة من حيث الاستهلاك العالمي، ما جعل هذه الصناعة تواجه تحديات عالمية جمة، ليس على صعيد الطلب المتزايد على الطاقة، وإنما من حيث الجوانب البيئية والاجتماعية والاقتصادية في الدول المصدرة والمستوردة على السواء.

2- إخراج روسيا من "سويفت"

في 27 فبراير وبعد 3 أيام من اندلاع الحرب الروسية الأوكرانية، أعلنت المفوضية الأوروبية وفرنسا وألمانيا وإيطاليا والمملكة المتحدة وكندا والولايات المتحدة في بيان مشترك، التزامها بضمان إزالة بنوك روسية منتقاة من نظام "سويفت" (SWIFT) المالي الذي يربط آلاف المؤسسات المصرفية حول العالم

تستفيد من خدمات سويفت حوالي 11 ألف مؤسسة على مستوى العالم عبر 212 دولة، وأغلب المؤسسات المستفيدة من آلية سويفت هي البنوك، وإن كانت هناك مؤسسة أخرى بخلاف البنوك تستفيد من هذه الخدمة، مثل المؤسسات المالية غير المصرفية وشركات المقايضة، بحسب موقع الجزيرة نت.

وعبر تقنية سويفت تُنقل الأموال من بلد إلى بلد خلال 24 ساعة، ويستخدم هذا النظام أيضا داخل البلاد، إلا أنه أكثر إفادة في التعاملات الخارجية بين البلدان.

3- أمريكا ترفع أسعار الفائدة لأول مرة منذ سنوات

في 16 مارس رفع مجلس الاحتياطي الفدرالي الأمريكي أسعار الفائدة بمقدار 25 نقطة أساس لأول مرة منذ نهاية 2018، بسبب تداعيات كورونا والحرب الروسية الأوكرانية، بادئاً سلسلة من الزيادات الإضافية لا يزال العالم يعاني تداعياتها حتى الآن.

4- آلية جديدة لبيع الغاز الروسي للدول "غير الصديقة"

أعلن الرئيس الروسي فلاديمير بوتين في 31 مارس، أن الآلية الجديدة لبيع الغاز الروسي إلى الدول "غير الصديقة" ستدخل حيز التنفيذ 1 أبريل.

وقال بوتين إنه يجب على "الدول غير الصديقة" فتح حسابات بالروبل في البنوك الروسية، وهذه الحسابات هي التي ستُستَخدم لدفع ثمن الغاز الذي يتم توريده.

ويستهدف القرار، بحسب الخبراء والمحللين الدول الأوروبية، بوصفها أحد أكثر المتضررين من القرار في إطار الصراع الدائرة على خلفية الحرب الروسية الأوكرانية.

5- منتدى قطر الاقتصادي 2022

تفضل حضرة صاحب السمو الشيخ تميم بن حمد آل ثاني أمير البلاد المفدى، فشمل برعايته الكريمة افتتاح منتدى قطر الاقتصادي 2022 بالتعاون مع بلومبيرغ، في 21 يونيو تحت شعار "تحقيق المساواة في التعافي الاقتصادي العالمي".

وأكد صاحب السمو في كلمته على أن دعم الاقتصاد والاستثمار والابتكار بالتوازي مع تعزيز القيم الإنسانية المشتركة وحفظ السلام، هو السبيل لبناء القدرات اللازمة لتجاوز الأزمات والتغلب على التحديات التي تواجه الإنسانية جمعاء مثل خطر الأوبئة والتغير المناخي الذي يعد واحداً من أخطر التحديات التي نشهدها في عصرنا.

وأضاف أن قطر تضطلع بمسؤوليتها كشريك فاعل في المجتمع الدولي لمواجهة التغير المناخي في مختلف أبعاده الاقتصادية والبيئية والاجتماعية. وكانت قطر من الدول السباقة والرائدة على المستوى العالمي لتأسيس "منتدى الحياد الصفري للمنتجين"، والذي يعد مبادرة دولية تهدف لترسيخ المبادئ التي بنيت عليها اتفاقية باريس للتغير المناخي لا سيما في مجال تطوير استراتيجيات عملية للوصول بالانبعاثات الكربونية إلى الحياد الصفري، وتعزيز نهج الاقتصاد الدائري، وتطوير تقنيات الطاقة. وشارك في المنتدى عدد من أصحاب الفخامة والسعادة رؤساء الدول والحكومات والوزراء وكبار المسؤولين السياسيين والاقتصاديين والخبراء، ورؤساء الشركات من قطر والعالم.

6- اتفاق إعادة تصدير الحبوب الأوكرانية

في 22 يوليو وبعد أشهر من الحروب الروسية الأوكرانية وتوقف إمدادات الحبوب وحدوث أزمة غذائية طالت العديد من دول العالم، توصلت أوكرانيا وروسيا، إلى اتفاق مع تركيا والأمم المتحدة بشأن نقل الحبوب الأوكرانية العالقة في موانئ البحر الأسود إلى الأسواق العالمية.

7- إغلاق خط "نورد ستريم 1" للغاز الروسي إلى أجل غير مسمى

في 2 سبتمبر أعلنت مجموعة غازبروم الروسية، إغلاق خط توريد الغاز إلى أوروبا عبر ألمانيا "نورد ستريم 1" إلى أجل غير مسمى، بعد أن أعلنت الشركة أنها اكتشفت أعطالاً في توربينات الخط الذي يمتد على عمق 1200 كيلومتر تحت بحر البلطيق من الساحل الروسي بالقرب من سانت بطرسبرغ إلى شمال شرقي ألمانيا.

8- افتتاح محطة الخرسعة للطاقة الشمسية

وفي 18 أكتوبر تفضل حضرة صاحب السمو الشيخ تميم بن حمد آل ثاني أمير البلاد المفدى، فشمل برعايته الكريمة حفل افتتاح محطة الخرسعة للطاقة الشمسية.

تبلغ سعة محطة الخرسعة للطاقة الشمسية 800 ميغاواط، وهي الأولى في دولة قطر وواحدة من أكبر المحطات من نوعها في المنطقة من حيث الحجم والسعة. وتبلغ تكلفتها نحو 1.7 مليار ريال.

تبلغ مساحتها أكثر من 10 كيلومترات مربعة، وتتضمن ما يزيد على 1,800,000 لوحة شمسية. وتوفر ما يعادل 10% من الطاقة الكهربائية للدولة وقت الذروة.

9- قطر تستثمر في أكبر مجمع متكامل للبتروكيماويات بالعالم

أعلنت كل من قطر للطاقة وشركة شيفرون فيليبس للكيماويات في 16 نوفمبر عن قرارهما النهائي بالاستثمار في إنشاء "مصنع غولدن ترايانغل للبوليمرات في منطقة ساحل الخليج بولاية تكساس في الولايات المتحدة الأمريكية بكلفة تبلغ حوالي 8,5 مليار دولار.

يشتمل المصنع الجديد على وحدة للإثيلين بطاقة تبلغ 2,08 مليون طن في العام مما يجعلها الأكبر في العالم، ووحدتين لإنتاج البولي إيثيلين عالي

الكثافة بطاقة إجمالية تبلغ مليوني طن في العام، وهو ما سيجعلهما أكبر وحدات إنتاج المشتقات من نوعها في العالم. وسيبدأ العمل على بناء المصنع بشكل فوري حيث يتوقع أن يبدأ الإنتاج عام 2026. وسيكون المصنع مملوكاً لشركة غولدن ترايانغل للبوليمرات Golden Triangle Polymers Company LLC وهي مشروع مشترك تمتلك قطر للطاقة فيه حصة تبلغ 49% بينما تمتلك شيفرون فيليبس حصة 51%.

10- عصر جديد من الغاز: وخلال العام الجاري 2022 كشف "قطر للطاقة" عن الشركات المعنية بتوسيع حقل الشمال الشرقي للغاز، لتدخل المرحلة الأولى لرفع إنتاج الدولة من الغاز الطبيعي المسال إلى 110 ملايين طن أي بنسبة زيادة 43%، طور الإنجاز الفعلي لتضرب خطوط الإنتاج الأربعة الجديدة موعداً مع العام 2025 تاريخ بداية الإنتاج، بحسب وكالة الأنباء القطرية. كشف يؤكد خبراء في تصريحات سابقة لوكالة الأنباء القطرية أنه يمهد للإعلان عن الشركات الفائزة بتطوير المرحلة الثانية للقطاع الجنوبي من حقل الشمال في بداية العام 2023، والذي يهدف إلى زيادة الطاقة الإنتاجية الوطنية للغاز الطبيعي المسال من 110 ملايين طن سنوياً إلى 126 مليون طن بحلول عام 2027.

وكانت شركات توتال انرجيز وإكسون موبيل و"كونوكو فيليبس" وإيني وشل قد فازت في وقت سابق من العام الحالي بعقود تطوير حقل الشمال الشرقي الذي تبلغ تكلفة استثماراته نحو 28.75 مليار دولار.

وحقل غاز الشمال هو حقل غاز طبيعي عملاق يقع في مياه الخليج العربي، ويعد أكبر حقل غاز بالعالم، حيث يضم 50.97 تريليون متر مكعب من الغاز. وتبلغ مساحة الحقل نحو 9700 كيلومترات مربعة، منها

6 آلاف في مياه قطر الإقليمية، واكتشف الحقل عام 1971 وبدأ الإنتاج فيه عام 1989. يحتوي الحقل على ما يقدر بـ51 تريليون متر مكعب من الغاز الطبيعي، ونحو 50 مليار برميل (7.9 مليارات متر مكعب) من مكثفات الغاز الطبيعي، بحسب وكالة الطاقة الدولية "IEA".

وتمتلك قطر حالياً قدرة تسييل اسمية تبلغ 77 مليون طن سنوياً، تلي قدرة أستراليا التي تبلغ 88 مليون طن سنوياً.

حقل الشمال الجنوبي: وفي 30 أكتوبر وقعت شركة قطر للطاقة، اتفاقية مع شركة كونوكو فيليبس، تكون بموجبها الأخيرة شريكا ثالثاً لمشروع توسعة حقل الشمال الجنوبي، الذي يتضمن خطين عملاقين لإنتاج الغاز الطبيعي المسال بطاقة إجمالية تبلغ 16 مليون طن سنوياً.

وبموجب الاتفاقية، ستمتلك شركة كونوكو فيليبس حصة تبلغ 6.25% من مجموع حصص الشراكة الدولية البالغة 25%، بينما ستمتلك قطر للطاقة الحصة المتبقية من المشروع، والتي تبلغ 75%.

ويعتبر مشروع توسعة حقل الشمال، والمكون من جزئين شرقي وجنوبي، هو المشروع الأكبر في تاريخ صناعة الغاز الطبيعي المسال، وسيبدأ الإنتاج عام 2026، ليضيف 48 مليون طن سنوياً إلى إمدادات الغاز الطبيعي المسال في العالم بحلول عام 2027.

https://m.al-sharq.com/article/28/12/2022/%D8%A3%D9%87%D9%85-10-%D8%A3%D8%AD%D8%AF%D8%A7%D8%AB-%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D9%8A%D8%A9-%D8%B4%D9%87%D8%AF%D8%AA%D9%87%D8%A7-%D9%82%D8%B7%D8%B1-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%84%D9%85-%D9%81%D9%8A-2022-%D9%82%D8%AF-%D9%8A%D8%B3%D8%AA%D9%85%D8%B1-%D8%AD%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D9%87%D8%A7-%D9%84%D9%802023

9 - حصاد اقتصاد 2022.. عائلتان تسيطران على قائمة أغنى 6 رجال أعمال في مصر

رجال اعمال

أنديانا خالد، 27-12-2022 |

مع انتهاء 2022.. هذا العام الذي شهد تقلبات اقتصادية كبيرة على مستوى العام، وتأثرت بها مصر، نتيجة الحرب الروسية الأوكرانية، مما أدت إلى ارتفاع التضخم عالميا، ولكن في ظل هذه الظروف الاقتصادية كشفت مجلة فوربس الأمريكية، عن أغنى 6 في مصر 2022، كانت من ضمنهم عائلة منصور وأيضا عائلة ساويرس.

أغنى 6 في مصر 2022

وتضمنت قائمة مجلة فوربس الأمريكية، أغنى 6 في مصر 2022، وكانت على رأس القائمة عائلة ساويرس، وأيضا رجل الأعمال المصري المقيم في بريطانيا محمد الفايد، وإليكم قائمة أغني رجال أعمال في مصر 2022:

ناصف ساويرس بحجم ثروة 7.7 مليار دولار، فقد خسر خلال 2021 نحو 600 مليون دولار.

نجيب ساويرس بثروة 3.4 مليار دولار، محقق أرباح نحو 200 مليون دولار عن العام الماضي.

محمد منصور جاء في المرتبة الثالثة بثروة تقدر 2.5 مليار دولار.

أما في المركز الرابع محمد فايد رجل أعمال مقيم في بريطانيا، حيث وصلت حجم الثروة إلى 2.1 مليار دولار.

وفي المركز الخامس يوسف منصور بثروة تقدر 1.5 مليار دولار.

أما المركز السادس ياسين منصور بثروة تقدر بحوالي 1.1 مليار دولار. https://darelhilal.com/News/1517884.aspx

10 - حصاد اقتصاد الجزائر في 2022... نموّ لافت وانتعاش الصادرات غير النفطية

2022-12-27 | المصدر: النهار العربي، الجزائر، تهال دويب

نمو "الصادرات خارج المحروقات" في الجزائر خلال 2022.

كانت السنة 2022 مختلفة لناحية الاستقرار عن 2021 بالنسبة إلى الوضع في الجزائر، إذ عاشت البلاد عاماً صعباً انعكس على الاقتصاد بسبب عدم استقرار أسعار النفط العالمية، فتراجعت الاحتياطات وتدهورت التوازنات المالية، ما تسبب في تآكل احتياطي النقد الأجنبي نظراً لانخفاض التعاملات الخارجية.

ومع نهاية العام الجاري، أرسلت السلطات الجزائرية مؤشرات واضحة إلى عزمها التصدي لتحديات اقتصادية ضخمة في السنة الجديدة، بعد توقيع الرئيس عبد المجيد تبون، أول أمس الأحد، الموازنة الأضخم

في تاريخ البلاد.

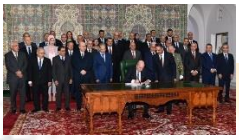

وتُوصف ميزانية 2023 بأنها الأضخم في تاريخ الجزائر المستقلة، حيث رصد لها أكثر من 13736 مليار دينار جزائري أي ما يعادل نحو 100 مليار دولار. واعتمد قانون الماليّة لعام 2023 سعراً مرجعياً للنفط بـ60 دولاراً للبرميل.

وتتوقع الميزانية بلوغ الصادرات 46,3 مليار دولار و36,9 مليار دولار من الواردات واحتياطيات من العملات الأجنبية قدرها 59,7 مليار دولار.

وفي السياق، أعلن مجلس الوزراء الجزائري عن زيادة تدريجية في الأجور ستصل إلى 47 في المئة في 2024 مع رفع معاشات المتقاعدين ومنحة البطالة التي يحصل عليها العاطلون العمل منذ آذار (مارس) 2022.

وبعكس المؤشرات الحمراء التي عرفها الاقتصاد الجزائري، رجح صندوق النقد الدولي تباطؤ التضخم في 2023 على ضوء سياسة الموازنة، وتسارع وتيرة النمو مدعوماً بزيادة القيمة المضافة في الصادرات خارج نطاق المحروقات، فهل سيشهد الاقتصاد الجزائري انتعاشة فعلية خلال 2023، وتتجسد تنبؤات صندوق النقد الدولي على أرض الواقع بناء على الأرقام والاحصاءات المسجلة في 2022؟

عانت الجزائر في عام 2022 عجزاً في الموازنة تجاوز 4100 مليار دينار جزائري أي ما يعادل 30 مليار دولار بسبب ارتفاع النفقات وتراجع الإيرادات.

انتعاش الصادرات غير النفطية: في المقابل كشفت أرقام وإحصاءات رسمية عن تسجيل فائض في الميزان التجاري الجزائري وتحسن أدائه خلال النصف الأول من 2022، إذ بلغ 14 مليار دولار في نهاية 2014، ومن المنتظر أن يتجاوز 17 ملياراً نهاية 2022، كما أن قيمة الصادرات خارج المحروقات بلغت 4.4 مليارات دولار في نهاية آب (أغسطس) الماضي، ومن المتوقع أن تبلغ 7 مليارات دولار في نهاية 2022، إضافة إلى تسجيل ارتفاع ملحوظ في أسعار المحروقات.

ونقلت وكالة الأنباء الجزائرية عن وزير الطاقة الجزائري محمد عرقاب، في تشرين الثاني (نوفمبر) الماضي، أن صادرات الجزائر من المحروقات ارتفعت بنسبة 77 في المئة حتى شهر أيلول (سبتمبر) الماضي، وصرح الوزير خلال جلسة برلمانية حول مشروع قانون المالية لعام 2023 أنه من المرجح أن يتعدى دخل المحروقات مبلغ 50 مليار دولار أميركي بحلول نهاية 2022 أي بارتفاع يقدر بـ 45 في المئة عن العائدات المسجلة العام الماضي والتي بلغت 24.1 مليار دولار على مدى الفترة نفسها.

وأعاد مراقبون ارتفاع مداخيل الجزائر من تصدير البترول إلى القفزة التي عرفتها سوق النفط العالمية إلى أعلى مستوى لها منذ 2008 بفعل تداعيات الحرب الروسية على أوكرانيا، ما جعل الجزائر ضمن أبرز

المستفيدين من انتعاش أسعار المحروقات باعتبارها المورد الرئيسي لمداخيل الخزينة العمومية.

تعافي قيمة الدينار: ومن أبرز الأحداث التي شهدتها الجزائر خلال عام 2022، وحظيت باهتمام واسع، تحقيق الدينار الجزائري خلال الأشهر الأخيرة قفزة مفاجئة وتاريخية في التعاملات الرسمية والمصرفية في السوق السوداء للعملات.

وبدأت مؤشرات تحسن الدينار الجزائري أمام اليورو والدولار تظهر منذ السادس من أيلول (سبتمبر) الماضي، إذ حقق مكاسب تقدر بـ 6 دنانير مقارنة بالأشهر الأولى من هذا العام.

ومنذ تسعينات القرن الماضي، واجهت العملة المحلية صدمات متكررة، قوّضت القدرة الشرائية للجزائريين، خصوصاً أن أسعار المواد الغذائية شهدت ارتفاعاً قياسياً، على غرار العدس والفاصولياء والحمص واللحوم البيضاء والحمراء، كما ارتفعت أسعار الخضر والفواكه.

ويربط متخصصون في الشأن الاقتصادي تعافي العملة الجزائرية بالركود في منطقة اليورو، ومن المرجح أن يستمر إلى نهاية العام في ظل ارتفاع أسعار الطاقة، وأن يبلغ معدل التضخم 6.1 في المئة في العام المقبل.

تعافي التجارة الخارجية: تكشف توقعات وزارة الخارجية وترقية الصادرات الجزائرية، بلوغ صادرات البلاد خارج المحروقات نهاية هذا العام 7 مليارات دولار، في سابقة هي الأولى من نوعها في تاريخ البلاد.

وكشفت إحصاءات الجمارك الجزائرية في أب (أغسطس) الماضي، تحسناً ملحوظاً في قطاع الصادرات خارج المحروقات وذلك بتسجيل ارتفاع في عائدات الصادرات لامس عتبة 50 في المئة مقارنة بالعام الماضي.

وتكشف أرقام الجمارك الجزائرية أن صادرات البلاد خارج المحروقات قد بلغت 3.507 مليارات دولار خلال السداسي الأول من عام 2022، مقابل 2.047 مليارات دولار خلال الفترة ذاتها من عام 2021.

وتبرز هذه الأرقام أن الصادرات خارج المحروقات هي في تطور مستمر، وقد كانت تتجاوز عتبة ملياري دولار خلال 2020.

وتسعى الجزائر في السنوات الأخيرة جاهدة إلى تطوير قطاع الحديد والصلب، إذ تتوقع وزارة الصناعة الجزائرية أن تفوق قيمة صادرات الجزائر من هذه المادة أكثر من 1.5 مليار دولار نهاية العام الجاري 2022، إذ حقق مركب الحديد والصلب "توسيالي" الكائن ببلدة بطيوة بمحافظة وهران (غرب الجزائر) عائدات تصدير تجاوزت 800 مليون دولار خلال الأشهر التسعة الأولى من عام 2022.

غار جبيلات

وفي نهاية تموز (يوليو) الماضي، أعلنت الجزائر بدء العمل في منجم للحديد تعتبره "الأكبر في العالم" يقع بولاية تندوف (أقصى جنوب غرب البلاد)، وقد يرفع هذا المنجم الصادرات الجزائرية من الحديد في السنوات المقبلة. ووفق تصريحات عرقاب، يحتوي منجم غار جبيلات على احتياطات تقدر بـ 3 مليارات طن، وهي سهلة الاستغلال لأنها مكامن سطحية، تسمح بتلبية الطلب الداخلي وتصدير الفائض.

ولا يعتبر منجم غار جبيلات المشروع الضخم الوحيد في البلاد الذي رأى النور في 2022، فهناك مشروع تطوير واستغلال منجم الفوسفات في منطقة "جبل العنق" بمحافظة تبسة قرب الحدود مع تونس، الذي يقوم بالتحويل الكيميائي للفوسفات بوادي الكبريت وصناعة الأسمدة بحجر السود بكل من سوق أهراس وسكيكدة شرق البلاد.

وفي بجاية الواقعة على بعد 245 كلم شمال شرقي العاصمة الجزائرية، تم إطلاق مشروع الزنك والرصاص في آذار (مارس) الماضي بانتاج سنوي يقدر بـ 170 ألف طن من مركزات الزنك مع توفير أكثر من 700 فرصة عمل مباشرة.

https://www.annaharar.com/arabic/politics/arabi-world/almaghreb-alarabi/17122022122526071

11 - انتربرايز: حصاد العام – الدمج والاستحواذ في 2022 والاستحواذ في 2022

مختارات 28ديسمبر، 2022

تقرير شديد الاهمية من نشرة انتربرايز بالأمس حول الاستحواذات الخارجية، خاصة الخليجية، في السوق المصري في العام ٢٠٢٢ بما في ذلك القطاعات النوعية المستهدفة، استغلالا للحالة المتردية التي وصل إليها الاقتصاد المصري في هذا العام.

حصاد العام: الدمج والاستحواذ في 2022)انتربرايز(

ربما شهد عام 2022 تراجعا في صفقات الدمج والاستحواذ عالميا – لكن يبدو أن السوق المصرية كانت استثناء: على الصعيد العالمي، لم يكن 2022 عاما رائعا لصفقات الدمج والاستحواذ. بعد الوصول إلى مستوى قياسي بلغ 5.8تريليون دولار في عام 2021، انخفضت قيمة الصفقات العالمية هذا العام، إذ أدى ارتفاع أسعار الفائدة واضطراب السوق إلى تقييد التمويل وعصف بتقييمات الشركات. سجلت القيمة الإجمالية للصفقات في عام 2022 ما قيمته 3.66 تريليون دولار، بانخفاض 37% عن عام 2021، بحسب تقديرات ديلوجيك للبيانات والتي أوردتها رويترز الأسبوع الماضي.

يختلف المشهد تماما بالنسبة لمصر، حيث قادت صناديق الثروة السيادية الخليجية موجة شرائية في السوق – مدفوعة بالأزمة الاقتصادية – مما أدى لتعزيز الدور المحوري لدول الخليج في الاقتصاد المصري.

وفقا لمتتبع صفقات الدمج والاستحواذ الخاص بإنتربرايز:

زاد عدد صفقات الدمج والاستحواذ بأكثر من الضعف في عام 2022: ارتفع عدد الصفقات المكتملة في مصر إلى 66 في عام 2022، ارتفاعا من 31 في العام السابق.

تدفقت معظم الأموال إلى البلاد: كانت الغالبية العظمى من صفقات الدمج والاستحواذ وافدة إلى البلاد، مع إبرام عدد محدود فقط من الشركات المصرية صفقات في الخارج.

سيطر الخليج على الصفقات الوافدة: شاركت الشركات والمؤسسات من المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة في 40 صفقة بينهما في عام 2022، بينما شاركت الكويت وقطر في عدد قليل.

القطاع الأكثر رواجا: الخدمات المصرفية + المالية، يليها الصناعة والطاقة. وفقا لحساباتنا، اكتملت 16 صفقة دمج واستحواذ في القطاع المصرفي في عام 2022، وتسع صفقات في القطاع الصناعي وأربع في الطاقة، اثنتان منها في مصادر الطاقة المتجددة.

أكبر صفقة دمج واستحواذ لهذا العام كانت من نصيب...: كان استحواذ فوداكوم على حصة مجموعة فودافون البالغة 55% في فودافون مصر بالطبع أكبر صفقة في السوق المصرية في عام 2022، إذ بلغت 2.4 مليار يورو تقريبا (نحو 2.5 مليار دولار/47 مليار جنيه). أكملت الشركات الصفقة مؤخرا، حيث أكدت الشركة البريطانية في وقت سابق من هذا الشهر أنها نقلت الأسهم إلى وحدتها الفرعية في جنوب أفريقيا.

حاول بنك أبو ظبي الأول تحقيق ما كان يمكن أن يكون أهم صفقة استحواذ في قطاع الخدمات المالية في مصر منذ سنوات: في فبراير، عرض البنك الإماراتي الاستحواذ على حصة أغلبية في المجموعة المالية هيرميس في صفقة كانت ستقدر قيمة المجموعة بنحو 18.5 مليار جنيه (1.2 مليار دولار آنذاك)، قبل أن يسحب العرض بعد شهرين إثر تقلبات الأسواق العالمية بسبب الغزو الروسي لأوكرانيا.

كان 2022 هو عام صناديق الثروة السيادية الخليجية: سمحت الأزمة الاقتصادية لصناديق الثروة الخليجية، لا سيما في الإمارات والمملكة العربية السعودية، بزيادة نفوذها بشكل كبير في الاقتصاد المصري مع المساعدة في دعم المعروض المتضائل من النقد الأجنبي في البلاد. بالإضافة إلى إيداع 10 مليارات دولار في البنك المركزي المصري، ضخ صندوق الثروة السيادية في أبو ظبي (الشركة القابضة أيه دي كيو)

وصندوق الاستثمارات العامة السعودي نحو 3.1 مليار دولار للاستحواذ على حصص أقلية كبيرة في بعض أقوى الشركات المدرجة في البورصة المصرية من الحكومة.

يمتلك الصندوقان معا ما يقرب من نصف أكبر شركتين للأسمدة في مصر: تمتلك القابضة أيه دي كيو وصندوق الاستثمارات العامة السعودي الآن 41.5% من شركة أبو قير للأسمدة و45% من شركة مصر لإنتاج الأسمدة (موبكو).

كان القطاع المالي أيضا أحد أكبر أهدافها: أصبحت القابضة أيه دي كيو أكبر مساهم مستقل في البنك التجاري الدولي، أكبر بنوك القطاع الخاص في البلاد، وشركة فوري الرائدة في مجال التكنولوجيا المالية. اشترى الصندوق حصة 17.2% في البنك التجاري الدولي مقابل 911.5 مليون دولار و11.8% من فوري مقابل 55 مليون دولار تقريبا. وفي الوقت نفسه، استحوذ صندوق الاستثمارات العامة السعودي على حصة 25% في إي فاينانس الحكومية، وتفيد تقارير أنه يجري حاليا محادثات مع البنك المركزي للاستحواذ الكامل على المصرف المتحد.

الأدوية + البيع بالتجزئة: زاد صندوق الاستثمارات العامة من حضوره في قطاع الأدوية في مصر من خلال الاستحواذ على 4.7% من شركة المصرية الدولية للصناعات الدوائية)إيبيكو (وزيادة حصته من شركة العاشر من رمضان للصناعات الدوائية والمستحضرات التشخيصية)راميدا (ليصبح ثاني أكبر مساهم في الشركة. كما استحوذ على 34% من شركة "بي تك"، المتخصصة في تجارة التجزئة وتوزيع الأجهزة المنزلية والإلكترونية مقابل مبلغ لم يكشف عنه، بينما أكملت

القابضة إيه دي كيو الاستحواذ على حصة حاكمة في مجموعة عوف للأغذية الصحية المالكة لعلامة أبو عوف التجارية الغذائية الشهيرة. ودخل صندوق الاستثمارات العامة، إلى جانب صناديق أخرى لم يكشف عنها، إلى قطاع التعليم من خلال الاستحواذ على حصة 15% في سيرا للتعليم.

والمحاولات مستمرة في القطاع العقاري: استحوذت القابضة أيه دي كيو، جنبا إلى جنب مع شركة العقارات الإماراتية العملاقة "الدار العقارية" على شركة السادس من أكتوبر للتنمية والاستثمار (سوديك) في أواخر عام 2021. في ظل مساهميها الجدد، تحركت سوديك – وهي بالفعل واحدة من المطورين الرائدين في مصر – لتوسيع بصمتها هذا العام. بعد فشلها في محاولة للاستحواذ على شركة مدينة نصر للإسكان والتعمير في الصيف، قدم المطور مؤخرا عرضا مبدئيا للاستحواذ على 100% من أوراسكوم العقارية ويجري حاليا الفحص النافي للجهالة على الشركة.

والموانئ المصرية:

1- #الإسكندرية لتداول الحاويات والبضائع مملوكة الآن لأغلبية من صناديق الثروة الخليجية بعد أن وافقت مؤسسات الدولة على بيع حصصها لتوفير سيولة من العملة الصعبة للبلاد. استحوذت القابضة أيه دي كيو على ثلث الشركة المدرجة في البورصة المصرية مقابل 186.1 مليون دولار في أبريل، وحذا صندوق الاستثمارات العامة السعودي حذوها بعد أربعة أشهر باقتناص حصة 20% مقابل نحو 156.3 مليون دولار.

2- #إحدى شركات الشحن الرائدة في القطاع الخاص في البلاد مملوكة الآن لشركة موانئ أبو ظبي التابعة للقابضة أيه دي كيو: دفعت

موانئ أبو ظبي، التي تمتلك القابضة أيه دي كيو حصة الأغلبية فيها، 140 مليون دولار لشراء حصة 70% من شركة الشحن والخدمات اللوجستية المصرية إنترناشونال أوسوسييتيد كارجو كارير (أي أيه سي سي)، وهي شركة استثمار مصرية تمتلك شركتين محليتين للخدمات اللوجستية البحرية: شركة ترانسمار، وهي خط شحن مقره مصر، ومشغل المحطات ترانسكارجو الدولية (تي سي أي).

ليست صناديق الثروة الخليجية وحدها هي المتعطشة للأصول المصرية: فقد أجرى العديد من الجهات الفاعلة في القطاع الخاص من السعودية والإمارات صفقات استحواذ كبيرة هذا العام. باتت كل من الشركة المصرية البلجيكية للاستثمارات الصناعية – المصنعة لمنتجات المخبوزات والكرواسون التي تحمل العلامة التجارية "أوليه" – وجيزة سيستمز في أيدي السعودية. من القطاع الخاص الإماراتي، تحاول شركة الأصباغ الوطنية القابضة الإماراتية الاستحواذ على شركة البويات والصناعات الكيماوية (باكين) المدرجة في البورصة المصرية، والتي تمتلك مؤسسات وبنوك حكومية أكثر من نصفها، بينما اشترت شركة ريمكو للاستثمارات 3% من شركة ايديتا الرائدة في صناعة الوجبات الخفيفة. في غضون ذلك، عرضت ذراع التوزيع لشركة بترول أبو ظبي الوطنية (أدنوك) الاستحواذ على نصف شركة توتال إنرجيز مصر، وهي واحدة من أكبر مشغلي محطات بيع الوقود في البلاد.

كانت إحدى المجموعات الاستثمارية الإماراتية غير الحكومية نشطة بشكل خاص في مصر هذا العام: استحوذت شيميرا للاستثمارات على 56% من بلتون المالية القابضة مقابل 384.8 مليون جنيه (20.3 مليون

دولار) في يوليو، وتبعها شراء حصة 22% في "إم إن تي إنفستمنتس الهولندية" المملوكة بحصة أغلبية من قبل شركة جي بي كابيتال للاستثمارات المالية. كما وافقت شركة جي بي أوتو التابعة هذا الشهر على بيع حصة 45% في جي بي للتأجير التمويلي لشركة الاستثمار الإماراتية، وهي صفقة قد تكتمل قبل نهاية العام إذا وافق عليها مجلس إدارة جي بي أوتو.

لم تغب قطر عن المشهد: كان أحد العوامل الرئيسية التي حفزت مصر على التقارب مع خصمها الإقليمي السابق هو البحث عن استثمارات أجنبية مباشرة جديدة، وكانت الدوحة سعيدة للغاية للدخول في محادثات للحصول على حصص في الشركات المصرية. قاد المناقشات على الجانب القطري جهاز قطر للاستثمار – صندوق الثروة السيادية في البلاد – الذي ورد أنه يدرس إنفاق ما يصل إلى 2.5مليار دولار لشراء حصص مملوكة للحكومة في عدد من الشركات بما في ذلك فودافون مصر.

استمرت المحادثات مع صندوق الثروة السيادية القطري طوال العام مع القليل من الإفصاح من الأطراف المعنية، على الرغم من إيداع جهاز قطر للاستثمار مليار دولار لدى البنك المركزي المصري كوديعة مؤقتة حتى يتم الانتهاء من الاتفاقات. رفع هذا المبلغ قيمة الودائع القطرية لدى المركزي المصري في عام 2022 إلى 4 مليارات دولار بعد تحويل أولي بقيمة 3 مليارات دولار في أعقاب الأزمة الاقتصادية التي سببتها الحرب في أوكرانيا. كما تعهدت الدوحة في مارس باستثمار 5 مليارات دولار في مصر استجابة للأزمة.

ومع ذلك، لا يقتصر الأمر على صندوق الثروة السيادية فحسب: فقد صارت شركة "بلدنا" القطرية لصناعة الألبان ثالث أكبر مساهم في جهينة بسلسلة من صفقات شراء الأسهم خلال العام الذي شهد استحواذها على أكثر من 10% من الشركة.

فاليو في فورة دمج واستحواذ: بدأت منصة فاليو للشراء الآن والدفع لاحقا، التابعة للمجموعة المالية هيرميس، توسعها في المملكة العربية السعودية بالإعلان عن شراكة مع عائلة الحكير. في يونيو، قالت الشركات إن فاليو وافقت على شراء 35% من شركة الخدمات المالية غير المصرفية السعودية الجديدة فاس للتمويل من فاس لابس المملوكة جزئيا لعائلة الحكير السعودية، بينما سيشتري أبناء عبد العزيز الحكير الثلاثة حصة 5% في فاليو. ثم مضت فاليو قدما بالاستحواذ بالكامل على منصة الرواتب الرقمية "باي ناس" في أغسطس واقتناص حصة أقلية في تطبيق التكنولوجيا المالية كيوي لحلول الدفع الاجتماعي في أكتوبر، بالإضافة إلى الاستثمار في منصة التجارة الإلكترونية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا هودز. يبدو أن عام 2023 لن يختلف كثيرا بالنسبة للشركة بعد أن أعلنت هذا الشهر أنها ستنفق 25 مليون دولار في صفقات استحواذ جديدة وطرح منتجات جديدة.

https://eipss-eg.org/%D8%A7%D9%86%D8%AA%D8%B1%D8%A8%D8%B1%D8%A7%D9%8A%D8%B2-%D8%AD%D8%B5%D8%A7%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%85%D8%AC-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D8%AD%D9%88%D8%A7%D8%B0-%D9%81%D9%8A-2022/

12 - حصاد الصناعة المصرية في 2022.. إنجازات كبيرة تعزز نمو الاقتصاد

شروق كمال، 28ديسمبر 2022

أعلن المهندس احمد سمير وزير التجارة والصناعة انه سيتم مطلع عام 2030 إطلاق الاستراتيجية الوطنية للتنمية الصناعية (2022-2023/ 2026-2027) التي تعدها الوزارة وتستهدف تحقيق 5 أهداف أساسية تشمل تحقيق نسبة 8% لمعدل النمو الصناعي، وزيادة نصيب الصناعة من الناتج المحلي الإجمالي إلى 20%، مع الوصول إلى معدل نمو للصادرات الصناعية ما بين 18 إلى 25% سنوياً، والتوسع في التحول نحو الصناعات الخضراء والاقتصاد الدائري، وذلك من أجل تحقيق الهدف المنشود للدولة المصرية المتمثل في تحقيق صادرات بنحو 100 مليار دولار.

وقال الوزير ان الإستراتيجية تستهدف أيضاً رفع كفاءة تشغيل المجمعات الصناعية القائمة وتوجيهها للصناعات المُستهدفة لإحلال الواردات، من خلال عدة آليات، منها تيسر الإجراءات، وتوفير الآليات والأدوات التمويلية اللازمة للمستثمرين بشروط ميسرة، وفتح قنوات للتواصل المباشر مع المستثمرين للوقوف على التحديات وسرعة العمل على تذليلها مع الجهات ذات الصلة .

واضاف سمير ان الاستراتيجية تسعى لجذب استثمارات لتعميق الصناعة، باستهداف قطاعات صناعية ذات أولوية تمتلك مصر فيها قاعدة

تصنيعية وفرصاً ومزايا تنافسية على المستويين الإقليمي والعالمي، وذلك عبر تقديم حزمة متكاملة من الحوافز والدعم الفني، بما يتلاءم مع احتياجات كل قطاع صناعي.

واوضح الوزير ان عام 2022 شهد اهتماماً غير مسبوق من القيادة السياسية والحكومة بقطاع الصناعة لتحقيق التنمية الصناعية المستهدفة باعتبارها قاطرة التنمية الاقتصادية الشاملة والمستدامة، مشيراً الى ان الوزارة واجهزتها التابعة بذلت جهود حثيثة لاحداث تنمية صناعية حقيقية في كافة القطاعات الصناعية وبصفة خاصة في القطاعات التي تمتلك مصر فيها ميزات تنافسية.

وفي هذا الاطار اشار سمير الى انه تم طرح 5 مجمعات صناعية خلال عام 2022 شملت محافظات قنا واسيوط واسوان والفيوم باجمالي 1692 وحدة صناعية، وبلغ عدد الوحدات المخصصة بالمجمعات الصناعية السابق طرحها نحو 1963 وحدة في 14 مجمع صناعي، كما تم منح 16 ألف و414 رخصة تشغيل لمنشأت صناعية، فضلاً عن اصدار نحو 3592 سجل صناعي لمنشأت في مختلف الانشطة الصناعية باستثمارات تصل الى حوالي 48 مليار و742 مليون جنيه وتوفر حوالي 155 ألف فرصة عمل جديدة في 25 محافظة.

وفيما يتعلق بمنظومة تخصيص الاراضي اوضح وزير التجارة والصناعة ان الدولة خطت خطوات ملموسة لتيسير منظومة اتاحة وتسعير الاراضي الصناعية للمستثمرين، حيث أصدر مجلس الوزراء قراراً بتشكيل اللجنة رقم 2067 لسنة 2022 برئاسة الهيئة العامة للتنمية الصناعية وعضوية كافة جهات الولاية تختص بتوحيد جهة التعامل مع

المستثمر لإنشاء مشروعه الصناعي، وتجميع طلبات المستثمرين الجادين الخاصة بالحصول علي أراضي صناعية، مشيراً الى ان إجمالي مساحة الاراضى الصناعية التي قامت اللجنة بتخصيصها منذ قرار تشكيلها بلغ ما يقرب من 1.2 مليون متر مربع لعدد 219 مشروع صناعي .

كما أصدر مجلس الوزراء موافقة بتحديد اسعار الاراضي الصناعية التي يتم طرحها للمستثمرين واتاحتها بنظامي التملك وحق الانتفاع مع اصدار الضوابط الخاصة بعملية التخصيص وتقديم تيسيرات مالية واجرائية غير مسبوقة لتسهيل عملية تخصيص الاراضي.

واوضح الوزير انه سيتم مطلع عام 2023 إطلاق "منصة مصر الصناعية الرقمية" والتي تتيح تقديم الخدمات الكترونياً للمستثمرين، وتستهدف تنمية الصناعة من خلال دعم المُصنعين، وتلبية متطلباتهم في جميع المراحل التي يمر بها المصنع، والنهوض بالخدمات المقدمة للقطاع الصناعي؛ من خلال إتاحة جميع الخدمات على منصة رقمية تفاعلية تدعم خطة التحول الرقمي التي تنتهجها الوزارة.

ولفت الى انه جاري ايضاً تحديث خريطة الاستثمار الصناعي بهدف توفير جميع المعلومات الفنية والاقتصادية عن الفرص الاستثمارية للمستثمر، مما يمكنه من عمل دراسة جدوى المشروع الراغب في إقامته، بالإضافة إلى توفير المعلومات عن الأرض المناسبة والمتاحة وأسعارها، وآلية التقديم إلكترونيا وتلقي كافة الخدمات المقدمة، وإيضاح مدى توافر المواد الخام المستخدمة في بعض المحافظات، وحجم ونوعية العمالة بكل محافظة ومدى توافرها، والميزة التنافسية لبعض المنتجات الصناعية، واحتياج مصر لنقل التكنولوجيا لبعض المنتجات الأخرى، بالإضافة إلى

الأراضي المتاحة ومدى توافقها مع المشروعات المقترحة كفرص صناعية، والحوافز الصناعية الممنوحة للمستثمر، والتشريعات المنظمة للاستثمار الصناعيّ، وكذا مخططات المناطق الصناعية.

واشار سمير انه تم تحديد 152 منتجاً مستهدف توفير البدائل المحلية منها، طبقاً لاحتياج السوق المحلية وقدرة الصناعة الوطنية على توفيرها، وذلك بهدف جذب استثمارات في تلك المنتجات وتعميق التصنيع المحلي وزيادة المكون المحلي والقيمة المضافة، بما يسهم في توفير المزيد من فرص العمل وتعظيم حجم الاستثمارات ، لافتاً الى انه تم ايضاً تحديد الفرص الاستثمارية الواعدة في كل قطاع صناعي، والعمل على إعداد وصف دقيق لطبيعة كل فرصة وصياغتها في شكل ترويجيّ ودعائيّ جذاب يتناول أهم الملامح ومزايا الاستثمار في تلك الفرصة.

https://www.elbyan.com/%D8%AD%D8%B5%D8%A7%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%B5%D9%86%D8%A7%D8%B9%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B5%D8%B1%D9%8A%D8%A9-%D9%81%D9%89-2022-%D8%A5%D9%86%D8%AC%D8%A7%D8%B2%D8%A7%D8%AA-%D9%83%D8%A8%D9%8A%D8%B1/

انتهى التقرير

The report ended

Raport się zakończył

***